

تقرير حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة لعام 2019

الملخص التنفيذي

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تتكون من سبع إمارات تتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي، ويبلغ عدد سكانها حوالي 9.4 ملايين نسمة، وتقدر نسبة المواطنين فيها بحوالي 11 في المائة. ويشكل حكام الإمارات السبع المجلس الأعلى للاتحاد، وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية في البلد. ويختار المجلس رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضائه، ويعين الرئيس كل من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان هو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبو ظبي، على الرغم من أن ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي يمارس معظم السلطة التنفيذية. وتخضع الإمارات لنظام حكم أبوي يعرّف فيه الولاء السياسي بأنه الولاء لزعماء القبائل وقادة كل إمارة من الإمارات وقادة الاتحاد. ويشارك عدد محدود من الناخبين المعيّنين في انتخابات دورية للمجلس الوطني الاتحادي، وهو هيئة استشارية تقوم بدراسة ومراجعة التغييرات الخاصة بالتشريع وتوصي بها وقد تناقش بعض المواضيع لإصدار تشريعات بشأنها. تمت آخر انتخابات في شهر أكتوبر تشرين الأول، عندما قام الناخبون بتعيين الأعضاء العشرين المنتخبين في المجلس الوطني الاتحادي. وبوسع المواطنين أن يعربوا لقادتهم مباشرة عن شواغلهم من خلال آليات تشاورية تقليدية مثل المجالس المفتوحة.

احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن. احتفظت كل إمارة بقوة شرطة محلية تدعى المديرية العامة، وهي رسمياً فرع من وزارة الداخلية الاتحادية. وتقوم جميع المديریات العامة للشرطة على مستوى الإمارات بإنفاذ القوانين الخاصة بإمارتها على نحو مستقل. كما تقوم أيضاً بإنفاذ القوانين الاتحادية في إماراتها بالتنسيق مع بعضها البعض تحت إشراف الوزارة الاتحادية. احتفظت الحكومة الاتحادية بالسيطرة على القوات المسلحة الاتحادية التي تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع لشؤون الأمن الخارجية.

تضمنت القضايا الكبرى لحقوق الإنسان ادعاءات بوقوع أعمال تعذيب في مراكز الاحتجاز، وعمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز من جانب عناصر حكومية، والمعتقلين السياسيين، وتدخل الحكومة في حقوق الخصوصية، وفرض القيود غير الضرورية على حرية الرأي والصحافة، بما في ذلك تجريم الفذف وفرض الرقابة الصارمة وحجب مواقع الانترنت، والتدخل السافر في الحقوق الخاصة بالتجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وعدم قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وتجريم النشاط الجنسي المثلي، رغم عدم وجود قضايا معلنة خلال العام. لم تسمح الحكومة للعمال بالانضمام إلى نقابات مستقلة ولم تمنع بشكل فعال الإساءات الجسدية والجنسية على خدم المنازل الأجانب وغيرهم من العمال المهاجرين.

قامت الحكومة بالتحقيق والملاحقة القضائية ومعاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات. لم ترد تقارير عامة عن إفلات المسؤولين العموميين من العقاب، كما لم تكن هناك معلومات متاحة للجمهور حول ما إذا كانت السلطات قد حققت في شكاوى تتعلق بفساد الشرطة أو غير ذلك من الانتهاكات، بما في ذلك أوضاع السجون وسوء المعاملة.

ادعت الأمم المتحدة ومجموعات حقوق الإنسان وجهات أخرى بأن العمليات العسكرية الإماراتية التي قام بها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية أسفرت عن مقتل المدنيين في اليمن وتدمير البنية التحتية المدنية وإعاقة تسليم المعونات الإنسانية. كما أشارت مجموعات حقوق الإنسان أن قوات الأمن التي تدعمها

الإمارات في اليمن ارتكبت جرائم تعذيب واعتداءات جنسية وأساءت معاملة المحتجزين. أنكرت الحكومة تلك الادعاءات التي تتعلق بقيام أفراد قوات الأمن الإماراتية العاملة في اليمن بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، ولم تتوافر معلومات متاحة للجمهور حول قيام الحكومة بأية تحقيقات بشأن الوقائع التي تم الإبلاغ عنها.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات دوافع سياسية

لم ترد أي تقارير عن قيام الحكومة أو من يمثلها بعمليات قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد أية تقارير عن عمليات اختفاء من قبل السلطات الحكومية أو بالنيابة عنها.

ت. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور مثل هذه الممارسات، ولكن أفادت بعض التقارير عن حدوثها خلال العام. بناء على تقارير من السجناء المفرج عنهم وأفراد عائلاتهم، ومن مراقبين دبلوماسيين ومنظمات حقوق الإنسان، يعتقد خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن بعض الأفراد المسجونين المشتبه بارتكابهم مخالفات تتعلق بأمن الدولة أو المخالفات غير الأمنية تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة. وزعمت مجموعات حقوق الإنسان أن سوء المعاملة وقع أثناء الاستجواب وكتحفيز للتوقيع على الاعترافات. وزعم خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وأولئك الذين تم الإفراج عنهم بعد احتجاجهم في السنوات الأخيرة أن السلطات استخدمت أساليب تشمل الضرب والوقوف القسري والتهديد بالاعتصام أو القتل، بما في ذلك الصعق بالكهرباء. وفي بعض الحالات، أمر القضاة بأن تشمل التحقيقات في مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة فحوصاً طبية يقوم بها أطباء معينين من قبل الدولة.

وفقاً لمركز الخليج لحقوق الإنسان، قام مسؤولو السجن خلال العام باستخدام الضرب المبرح ضد السجناء السياسي الناشط المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور بسبب اعتراضه على ظروفه بالسجن، مما ترك كدمات واضحة على وجهه (أنظر القسم 1.ب، الاحتجاز قبل المحاكمة).

ويحق لمحاكم الشريعة (الإسلامية)، التي تنظر في القضايا الجنائية وشؤون الأسرة، أن تفرض عقوبة الجلد على جرائم الزنا والدعارة وممارسة الجنس برضا الطرفين قبل الزواج والحمل خارج إطار الزواج وتشويه السمعة والتهم المتعلقة بالمخدرات أو الكحول. نادراً ما وردت تقارير عن عقوبة الجلد التي اقتصر فقط على مناحي قليلة من حيث الاختصاصات القضائية.

الأوضاع في السجن ومراكز الاعتقال

تباينت أوضاع السجون على نطاق واسع بين الإمارات الفردية وبين السجون النظامية التي تحتجز أولئك المتهمين بجرائم غير سياسية مثل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والقتل، ومرافق الاحتجاز التابعة لأمن الدولة التي تحتجز النشطاء السياسيين أو أولئك الذين تعرفهم الحكومة على أنهم إرهابيون. كانت هناك حالات اكتظاظ وانتظار لفترات طويلة للحصول على الرعاية الصحية، وكانت الأوضاع الصحية متردية.

الأوضاع المادية: لم تنشر الحكومة إحصاءات عن التوزيع الديموغرافي لنزلاء السجون ولا عن سعتها. صرح المراقبون الدبلوماسيون وخبراء حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة بأن بعض السجناء في أبو ظبي تظلموا من الأوضاع المكتظة وسوء التهوية وصعوبة التحكم في درجة الحرارة والتعرض للانتقام بسبب تقديم شكاوى لسفاراتهم، بالإضافة إلى الظروف الصحية غير المناسبة وندرة العناية الطبية.

ووردت تقارير تفيد بأن الأفراد داخل مرافق احتجاز أمن الدولة تعرضوا لمعاملة سيئة والانتهاكات وأعمال التعذيب. كان لدى السجناء شكاوى للبعثات الدبلوماسية الغربية بأنهم كانوا في عرضة دائمة للانتهاكات الروتينية من جانب زملائهم السجناء، وصرحوا أن حرس السجن ادعوا أنه بمقدورهم محو شرائط تسجيل الفيديو من كاميرات الأمن.

كما أفادت تقارير عن أعمال عنف بين السجناء أدت إلى الإصابة والوفاة. كما وردت أيضاً ادعاءات عن محاولات انتحار بين النزلاء.

وكان الاكتظاظ مشكلة رئيسية في أبو ظبي، وخاصة في وحدات المخدرات. في أحد الأمثلة في عام 2018، اشتكى السجناء من أن معظم المحتجزين كانوا يتقاسمون الأسرة أو ينامون على الأرض الإسمنتية بسبب عدم وجود الفرش.

ووفقاً للبعثات الدبلوماسية الغربية كان الاكتظاظ في بعض الأحيان مشكلة في السجون في دبي والإمارات الشمالية. وعلى وجه الخصوص، تعرض السجناء المحتجزين بانتظار النقل إلى أبو ظبي للمثول أمام المحاكم الاتحادية إلى فترات مطولة من البقاء في الحبس في زنايات الشرطة المؤهلة فقط لفترات قصيرة من الحبس. وفي آذار مارس، افتتحت دبي منشأة جديدة من مرافق الاحتجاز بالقرب من سجن دبي المركزي لتخفيف حدة الاكتظاظ وتوفير مرفق احتجاز أكثر ملائمة لفترات طويلة من الانتظار لأولئك المحتجزين لفترات مطولة قبل المحاكمة. فضلاً عن ذلك، تم تطبيق العديد من الإصلاحات الإجرائية والقضائية في دبي بغرض تقليص الاكتظاظ. سمحت مبادرة "الكفالة الذكية"، وهي مبادرة ريادية من جانب شرطة دبي والادعاء العام بدبي، للمتهمين بمخالفات بسيطة وبعض الجرائم المالية الصغيرة بالحصول على الكفالة عن طريق الإنترنت وعدم التعرض للحبس.

لم يُسمح لبعض السجناء بممارسة التمارين الرياضية أو قراءة المطبوعات. وأفادت تقارير بأن بعض السجناء في أبو ظبي لم يتمكنوا من الوصول إلى المناطق الخارجية والتعرض لضوء الشمس. ووردت أيضاً تقارير عن حالات من التعرض لدرجات حرارة عالية بشكل خطير في أبو ظبي عندما تعطلت مكيفات الهواء خلال درجات الحرارة القصوى.

رغم أن الرعاية الطبية كانت كافية بشكل عام في السجون الاعتيادية، إلا أن المحتجزين من غير المواطنين المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب صرحوا بأنهم لم يتمكنوا من الحصول على الوصول الدائم إلى العلاج بمضادات الفيروسات المنقذة للحياة، وتعرضوا لسائر أنواع التمييز مثل الاحتجاز في وحدات منعزلة.

كما صرّح سجناء آخرون بأن العلاج الطبي تأخر لمدة وصلت إلى ستة أسابيع قبل أن يحصلوا عليه، كما عانوا من صعوبة في الحصول على الأدوية الضرورية مثل عقار الإنسولين لمرضى السكر. ووردت تقارير عن وجود حشرات في الطعام وسوء الأطعمة وعدم ملائمة الظروف الصحية العامة في مرافق الاحتجاز الخاصة بمرتكبي جرائم المخدرات. وذكرت تقارير إعلامية وتقارير صادرة عن منظمات غير حكومية أن بعض المعتقلين في دائرة أمن الدولة لم يحصلوا على رعاية طبية كافية. وفي إحدى الحالات، ادعت منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة أن الحكومة فشلت في توفير الرعاية الطبية الملائمة لعلياء عبد النور، وهي سجينه تعاني من مرض عضال، بعد أن تم القبض عليها واتهامها بتمويل الإرهاب حيث قامت بجمع أموال لدعم اللاجئين السوريين. توفيت علياء عبد النور في مرفق الاحتجاز لدى الشرطة في شهر أيار مايو.

وفقاً لخبراء الأمم المتحدة، تم احتجاز الناشط المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور لفترات مطولة في الحبس الانفرادي في سجن الصدر في أبو ظبي بدون فراش أو مياه في زنزانته وبدون أي وسيلة للاستحمام.

وحاولت السجون تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس احتياجاتهم المحددة، مثل وضع مستخدمي الكرسي المتحرك في الطابق السفلي. وزعمت بعض التقارير أن رعاية السجناء ذوي الإعاقة العقلية لم تكن متسقة. في دبي، وإلى حد ما في أبو ظبي، عمل مسؤولو السجن مع أخصائيي الصحة النفسية لتقديم الدعم والأدوية اللازمة. وأفادت تقارير بأن التدريب والإمكانيات اللازمة لاستيعاب السجناء المصابين بإعاقة عقلية كانت أقل تطوراً في الإمارات الأخرى. ووفقاً للتقارير فقد كان من الشائع أن تمنح السلطات عفواً إنسانياً في الحالات التي أدين فيها شخص معاق بارتكاب جنة.

وفي داخل السجون، طلبت السلطات من المسلمين أن يحضروا الشعائر الإسلامية الأسبوعية، وأفاد غير المسلمين عن بعض الضغوط لحضور محاضرات غير إلزامية ظاهرياً وفصول دراسية عن الإسلام. ولم يكن بمقدور رجال الدين المسيحيين زيارة السجناء المسيحيين في بعض الإمارات.

الإدارة: لم يتمتع بعض معتقلي أمن الدولة بإمكانية استقبال الزوار أو كان استقبالهم للزوار أكثر تقييداً من السجناء الآخرين. ورغم أن للسجناء الحق في تقديم الشكاوى إلى السلطات القضائية، إلا أن تفاصيل التحقيقات في الشكاوى لم تكن متاحة لعامة الناس ولم يكن هناك هيئات مستقلة للتحقيق في المزاعم بشأن سوء الظروف. صرح النزلاء بالتعرض للانتقام السلطات بعد إثارة مسائل ظروف السجن ومشاركتها مع البعثات الدبلوماسية. كما لم تكن هناك أيضاً معلومات متاحة لعامة الناس حول ما إذا كانت السلطات قد حققت أو لم تحقق في الشكاوى بشأن ظروف السجن. خصصت إمارة دبي موقفاً على شبكة الانترنت يمكن للأفراد الحصول من خلاله على المعلومات الأساسية حول القضايا القانونية العالقة، بما في ذلك الاتهامات الرسمية وتواريخ جلسات المحكمة القادمة. وأبلغت سفارات غربية عن موقع مماثل لشبكة الإنترنت في أبو ظبي، لكنها قالت إنها لم تتمكن من تحديد الموقع أو كان الموقع الإلكتروني معطلاً في حالات كثيرة. كانت هناك ساعات زيارة أسبوعية روتينية في السجون العادية، لكن الزوار غير المتزوجين والذين لا تربطهم صلة قرابة بالسجناء من الجنس الآخر كان عليهم الحصول على إذن من المدعي العام.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة للمنظمات الخيرية غير الحكومية بزيارة السجون وتقديم الدعم المادي على أساس محدود. والتقى أعضاء من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان المدعومة من الحكومة مع سجناء خلال زيارتهم المنتظمة لمرافق الاحتجاز ورفعوا نتائج زيارتهم إلى مسؤولي وزارة الداخلية الاتحادية. لم تكن

التقارير متاحة للجمهور، ولم تمنح السلطات المعتقلين في دوائر أمن الدولة حق الاتصال بمسؤولي قنصلياتهم بشكل منتظم.

ث. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال والاحتجاز التعسفي، غير أن الحكومة أبقّت في كثير من الأحيان أشخاصاً رهن الاحتجاز لفترات مطولة دون توجيه أي تهمة أو جلسة استماع قضائية أولية. يسمح القانون بصورة غير مباشرة بالاحتجاز الروتيني لأجل غير مسمى، وبمعزل عن العالم الخارجي دون استئناف. وفي بعض الحالات لم تسمح السلطات للمحتجزين بالاتصال بالمحامين أو أفراد الأسرة أو غيرهم لفترات غير محددة. كما صرح بعض المحتجزين أنهم تعرضوا للمراقبة أثناء اجتماعهم مع أفراد الأسرة وممثلي الدفاع الرسميين، بالإضافة إلى حرمانهم من القدرة على مناقشة قضاياهم أو ظروف احتجازهم.

وفي حالات الرعايا الأجانب الذين احتجزتهم الشرطة، وكانت هذه الحالات تمثل القدر الأكبر من الحالات في البلد من حيث التوزيع السكاني، لم تقدم الحكومة في كثير من الأحيان إخطاراً للبعثات الدبلوماسية المعنية. وفيما يتعلق بمعتقلي أمن الدولة، كان الإبلاغ نادراً على نحو استثنائي وكانت المعلومات حول وضع هؤلاء المعتقلين محدودة جداً.

عاملت السلطات السجناء الذين تم اعتقالهم لأسباب سياسية أو أمنية بصورة تختلف عن غيرهم من السجناء الآخرين، كوضعهم في أقسام منفصلة من السجن. تعاملت هيئة حكومية محددة، وهي جهاز أمن الدولة، مع هذه الحالات وقامت في بعض الحالات باحتجاز المسجونين والمعتقلين في أماكن منفصلة وغير معروفة لفترات طويلة قبل نقلهم إلى سجن اعتيادي.

وفقاً لتقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، استمرت السلطات خلال العام في احتجاز إثنيين من النشطاء الذين استكملوا فترات العقوبة في عام 2017. تم اتهام خليفة الربيع وأحمد الملا بتهمة الانضمام إلى منظمة سرية. وكان الناشطان كلاهما ينتميان إلى حزب الإصلاح التابع لمنظمة الإخوان التي تعتبرها الحكومة منظمة إرهابية.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

تتلقى مراكز الشرطة الشكاوى من الجمهور، وتقوم بالاعتقال، وتحيل القضايا إلى المدعي العام. ويقوم المدعي العام بعد ذلك بإحالة القضايا إلى المحاكم. ويحظر القانون اعتقال الأشخاص أو تفتيشهم بدون سبب وجيه. يجب على الشرطة إبلاغ المدعي العام عن الاعتقال في غضون 48 ساعة، وعادة ما تلتزم الشرطة بهذا الموعد. ويتعين أن يقوم المدعي العام بعد ذلك باستجواب المتهم في خلال 24 ساعة من الاعتقال المبدئي. لم تقدم السلطات بطريقة متسقة الإخطارات المتعلقة بالاعتقالات إلى القنصليات المعنية.

في العادة يمكن أن تستغرق تحقيقات الشرطة ما يصل إلى ثلاثة أشهر، وفي خلال تلك الفترة غالباً ما لا تتوفر أية معلومات عامة عن المحتجزين. ويتطلب القانون من المدعين العامين تقديم لائحة الاتهام إلى المحكمة خلال 14 يوماً من تاريخ إعداد تقرير الشرطة وإبلاغ المحتجزين بالتهمة الموجهة إليهم. يجوز للقضاة منح تمديدات للمدعين العامين، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تمديد فترات الاحتجاز دون توجيه تهمة رسمية. واشتكى العديد من المحتجزين من أن السلطات لم تبلغهم بالتهمة الموجهة لهم أو بتفاصيل أخرى

عن قضيتهم لعدة أشهر طويلة. وذكر محتجزون من غير المواطنين أنه عندما قدم المدعي الاتهامات، كانت مكتوبة باللغة العربية دون ترجمة، ولم يتم توفير مترجم. كما وردت أنباء عن قيام السلطات بالضغط على المحتجزين أو إجبارهم على التوقيع على وثائق قبل السماح لهم بمقابلة المحامين.

يجوز للمدعي العام أن يأمر بحجز المتهم دون توجيه اتهام إليه لمدة تصل إلى 21 يوماً، ويمكن تمديد هذه الفترة بأمر من إحدى المحاكم. ولكن لا يجوز للقضاة إصدار قرار بتمديد فترة الاحتجاز إلى أكثر من 30 يوماً دون توجيه اتهام، إلا أنه يجوز لهم تجديد مدة الاحتجاز مع توجيه اتهام لمدة 30 يوماً لعدد غير محدد من المرات. ونتيجة لذلك، تجاوزت فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة في بعض الأحيان الحد الأقصى لعقوبة الجريمة المنسوبة للشخص المتهم. يجوز للمدعي العام احتجاز المشتبه بهم في قضايا تتعلق بالإرهاب لمدة ستة شهور دون توجيه الاتهام إليهم. وبعد توجيه السلطات تهمة الإرهاب للمتهم، يجوز للمحكمة الاتحادية العليا أن تمدد الاحتجاز إلى ما لا نهاية. أفادت المصادر الدبلوماسية بأن تلك المدة تصل إلى عامين بدون توجيه اتهامات بالنسبة للجرائم التي لا تتعلق بأمن الدولة.

ويمكن للسلطات أن تفرج مؤقتاً عن المحتجز الذي يودع أموالاً أو جواز سفر أو يقدم تعهداً شخصياً بدون ضمان يوقعه طرف ثالث. أعلنت سلطات دبي في نوفمبر تشرين الثاني 2018 تمديد البرنامج الرائد الذي يستخدم حظر السفر بطريقة إلكترونية بدلاً من مصادرة جوازات سفر المتهمين بعد إطلاق سراحهم بكفالة بحيث يشمل جميع مراكز شرطة دبي. إلا أن سلطات إنفاذ القانون لاتزال تتصرف بطريقة روتينية في عملية مصادرة جوازات السفر الخاصة بالمحتجزين لحين صدور الأحكام. كما يجوز للسلطات رفض الإفراج عن المتهمين في القضايا التي تنطوي على خسائر في الأرواح، بما في ذلك القتل غير العمد. وقد أفرجت السلطات عن بعض السجناء المحتجزين بتهم تتعلق بوفاة شخص ما بعد دفع السجناء للدية. وبموجب الإجراءات الجنائية، حالما يتم توجيه إدانة للمتهم بالقتل يجوز للقضاة الموافقة على مدفوعات الدية كتعويض لعائلة الضحية بمبلغ يتم تحديده وفقاً للشرية. وفي شهر يوليو تموز، تمسكت محكمة أبو ظبي بحكم محكمة أدنى بدفع تعويض مقداره 200.000 درهم إماراتي (54.447 دولار) بمثابة دية لأسرة الكهربي الذي لقي مصرعه وهو يعمل في ورشة بناء.

ومن حق المتهم الحصول على محام بعد استكمال السلطات لعملية التحقيق. وفي بعض الأحيان، استجوبت السلطات المتهمين على مدى أسابيع دون السماح لهم بالاتصال بمحامٍ. يمكن أن توفر الحكومة، إذا رأت ذلك مناسباً، محامياً لغير القادرين من المواطنين المتهمين بتهم جنائية عقوبتها السجن المؤقت. وينص القانون على وجوب أن توفر الحكومة محامياً في القضايا التي يواجه فيها المواطنون غير القادرين مادياً والمدعى عليهم بعقوبة السجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام.

احتجزت السلطات بعض الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي، ولا سيما في القضايا المتعلقة بأمن الدولة.

الاعتقال التعسفي: وردت تقارير عن قيام الحكومة بأعمال اعتقال دون إبلاغ الفرد بالتهمة، لا سيما في قضايا ادعى أنها تنطوي على انتهاك لقواعد تنظيمية تتعلق بأمن الدولة. في هذه الحالات، لم تخطر السلطات الشخص ولا أفراد العائلة فيما يتعلق بموضوع التحقيق أو الاعتقال.

الاحتجاز قبل المحاكمة: حدثت حالات احتجاز لفترات طويلة، وخاصة في القضايا المتعلقة بأمن الدولة. وازدادت سرعة تقديم هذه القضايا للمحاكمة خلال العام، مثل العام الماضي، وازداد عدد الأحكام بالبراءة والإدانات الصادرة عن محكمة أمن الدولة مقارنةً بالسنوات السابقة. وأعلنت إمارتي رأس الخيمة وأبو ظبي

في شهر أيار مايو عن إجراءات الكترونية لمتابعة مرتكبي الجرائم البسيطة ذات التهديد المنخفض، بما في ذلك المسجونين تحت المراقبة (إطلاق سراح مشروط) أو المتهمين على ذمة المحاكمة، كإجراء بديل للاحتجاز السابق للمحاكمة أو السجن. ولم تتوفر نسبة نزلاء السجون لما قبل المحاكمة. تمسكت محكمة أمن الدولة في دائرة المحكمة الاتحادية العليا في كانون الأول ديسمبر 2018 بالحكم الصادر في مايو أيار 2018 بالسجن لمدة 10 سنوات مع دفع غرامة قدرها مليون درهم إماراتي (272.000 دولار أمريكي) ضد المواطن الناشط المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور. قضى منصور أكثر من عام في الاحتجاز قبل المحاكمة لحين صدور الحكم المبدئي. تمت إدانة منصور وفقاً لقانون الجرائم الإلكترونية بتهمة "إهانة مكانة وهيبة دولة الإمارات ورموزها" وبزعم أنه سعى إلى تدمير علاقات الدولة مع جيرانها عن طريق نشر معلومات زائفة على مواقع التواصل الاجتماعي. وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان، تم حجز منصور في سجن انفرادي بدون القدرة على الوصول إلى محامٍ ولم يُمنح سوى عدد محدود من زيارات أفراد الأسرة. ظل منصور قيد الحبس حتى نهاية العام.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: وردت تقارير تفيد بأن السلطات أخرجت أو قيدت وصول الأفراد إلى محام، ولم تسمح على الفور بالمثل أمام المحكمة، كما أنها لم تقم بإخطار القنصليات، سواء بالنسبة للسجناء العاديين أو في القضايا المتعلقة بأمن الدولة. ولم تفد تقارير بأن المحاكم وجدت أن أفراداً قد احتجزوا بصورة غير قانونية وأنهم مؤهلون للحصول على تعويضات. صرح المراقبون الدبلوماسيون بأن هذا الأمر كان بمثابة مشكلة خصوصاً بالنسبة للمقيمين الأجانب الذين كانوا معرضين لفقد وظائفهم والوقوع تحت طائلة الديون المتركمة نظراً للاحتجاز غير المشروع.

وأصدرت المحكمة الاتحادية بالإمارات في شهر مايو أيار حكمها بإدانة 8 رجال لبنانيين، فتم الحكم على أحدهم بالسجن مدى الحياة وإثنين منهم بالسجن لمدة عشر سنوات وبراءة الخمسة الآخرين من تهمة الإرهاب. وفقاً لمنظمة العفو الدولية، كانت المحاكمة غير نزيهة نظراً لانعدام الإجراءات القانونية الواجبة. وهناك ادعاءات تشير إلى أن المتهمين الثمانية كانوا قيد الحبس الانفرادي لفترة تربو على العام وتم حرمانهم من القدرة على الاتصال بمحاميين للدفاع عنهم خلال مرحلة الاستجواب السابق للمحاكمة ومرحلة التحقيق. فور بدء المحاكمة، ادعت منظمة العفو الدولية أنه لم يُسمح للمتهمين بمقابلة محاميهم خارج المحكمة، وصرح العديد من الرجال أنهم تعرضوا للتعذيب بغرض التوقيع على اعترافات.

تمت إدانة أسامة النجار في عام 2014 بتهمة نشر مقالات غير مشروعة على مواقع التواصل الاجتماعي وبسبب علاقاته مع حزب الإصلاح، وكان من المقرر إطلاق سراحه في شهر مارس آذار 2017 بعد قضاء ثلاثة أعوام في السجن ودفع غرامة قدرها 500.000 درهم إماراتي (136.000 دولار أمريكي). غير أن المحكمة الاتحادية العليا أصدرت في عام 2017 أمراً بإبقائه رهن الاحتجاز على أساس أنه لا يزال يمثل خطراً على المجتمع ويتطلب "إرشادات إضافية". وفي شهر أغسطس آب، أصدر الرئيس خليفة بن زايد آل نهيان مرسوماً بالعفو عن النجار وإخلاء سبيله مع إثنين آخرين من المحتجزين بعد أن أدانوا حزب الإصلاح وألغوا عضويتهم فيه.

ج. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص الدستور على استقلال القضاء، إلا أن قرارات المحاكم ظلت تخضع لمراجعة القيادة السياسية. وغالباً ما عاملت السلطات الأفراد من غير المواطنين بطريقة تختلف عن معاملة المواطنين. وتألفت السلطة

القضائية إلى حد كبير من أجانِب متعاقدِين معرضِين لاحتمال الترحيل، مما يزيد من المساس باستقلاليتها عن الحكومة.

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور على الحق في محاكمة عادلة وعلنية، وقد طبقت الهيئة القضائية هذا الحق بصورة عامة.

وبمقتضى أحكام القانون، يعتبر جميع المتهمين أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم. وبموجب القانون يتمتع المتهم بحق اطلاعه بسرعة وبالتفصيل على التهم الموجهة إليه. يشترط القانون أن تكون جميع الإجراءات القضائية باللغة العربية. وعلى الرغم من حق المدعى عليه الإجرائي بوجود مترجم، أفادت تقارير أن السلطات لم تقم دائماً بتوفير مترجم، أو أن نوعية الترجمة كانت رديئة في بعض الأحيان. في شهر فبراير شباط أعلنت دائرة القضاء في أبو ظبي أن اللغة الهندية ستكون لغة رسمية مستخدمة في النظام القضائي في أبو ظبي بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية والعربية. وأعلنت في أكتوبر تشرين الأول تشكيل منصة رقمية رائدة جديدة تقوم بإصدار ترجمة للأحكام القضائية باللغات الإنجليزية، والهندية، والفلبينية، والروسية، والأوردو.

وكانت حقوق المدعى عليهم مقيدة في قضايا الأمن القومي أو القضايا التي يراها القاضي ضارة بالأخلاق العامة. ويحق للمدعى عليهم التواجد أثناء المحاكمة ولهم حق الاستعانة بممثلي الدفاع في المحكمة في القضايا التي يتم توقيع عقوبة قضائية فيها بخلاف الغرامة. ولا يتمتع المدعى عليه بحق الحصول على محام أثناء انتظاره قرار توجيه الاتهام إليه رسمياً في مركز الشرطة أو في مكتب المدعي العام. ويحق للمدعى عليه في القضايا التي قد تحمل عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أن يحصل على محام توفره الحكومة بعد توجيه التهم. يمكن أن توفر الحكومة أيضاً، إذا رأت ذلك مناسباً، محامياً للمواطنين المعوزين المتهمين بتهم جنائية عقوبتها السجن المؤقت. ويجوز للقانون للمدعي العام أن يحظر وجود محامي الدفاع أثناء أية عملية تحقيق. يجوز للمدعى عليهم ومحاميهم تقديم شهود واستجواب الشهود ضدهم. ولا يجوز إرغام المتهمين على الشهادة أو الاعتراف بالذنب. وقال بعض المدعى عليهم إنه لم يتح لهم الوقت الكافي لإعداد الدفاع، أحياناً بسبب محدودية الوصول إلى الهاتف، وطلبوا وقتاً إضافياً. أشار المراقبون الدبلوماسيون أن فترات الانتظار التي يقضيها المدعى عليهم لحين ميعاد الجلسات تفوق أقصى عقوبة على تلك الجرائم. ويتم صدور أحكام الإدانة في جلسات قضائية مفتوحة، حتى لو تم النظر في القضايا من خلال جلسات مغلقة.

وتتوافر إجراءات الاستئناف لدى كل من المحاكم المحلية والإتحادية. وتشمل إجراءات الاستئناف مرحلتين على الأكثر: يتم سماع دعاوى الاستئناف في بادئ الأمر من جانب محكمة الاستئناف بالإمارة ويمكن تصعيد الدعوى للبت بها أما محكمة أعلى إذا لزم الأمر. ويتم تصعيد الدعوى في أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة للبت فيها أمام محاكم النقض (التمييز) بالإمارات المعنية. أما بالنسبة للإمارات التي لا تتوفر على محاكم النقض (مثل عجمان، والشارقة، وأم القوين والفجيرة) فيتم رفع دعاوى الاستئناف أمام المحكمة العليا في أبو ظبي. ويمكن أيضاً للمتهمين المدانين استئناف أحكام الإعدام إلى حاكم الإمارة التي ارتكبت فيها الجريمة أو إلى رئيس الاتحاد. وفي قضايا القتل، يتوجب على أسرة الضحية الموافقة على تخفيف حكم الإعدام. وتفاوضت الحكومة عادة مع أسرة الضحية نيابة عن المدعى عليه لدفع دية كتعويض وفقاً للشريعة الإسلامية مقابل العفو عنه أو تخفيف حكم الإعدام. ويجوز للمدعي العام استئناف أحكام البراءة وتقديم أدلة جديدة أو إضافية إلى محكمة أعلى. ويجب أن تصدر محكمة الاستئناف حكمها بالإجماع لإلغاء حكم البراءة.

وفي قضايا أمن الدولة، تقوم محاكم الاستئناف الاتحادية بدور المحاكم الابتدائية. ويمكن استئناف قضايا أمن الدولة أمام المحكمة العليا الاتحادية.

وفي شهر مايو أيار أصدر الرئيس الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان عفواً عن الزعيم السابق لحزب الإصلاح، عبد الرحمن بن صبيح، الذي كان متهماً بالتآمر للإطاحة بالحكومة في عام 2013. تمت إدانة بن صبيح غيابياً وصدر حكم ضده بالسجن لمدة 15 سنة قبل أن يتم القبض عليه في إندونيسيا وترحيله إلى الإمارات في عام 2015. قبل إطلاق سراحه، ظهر بن صبيح على محطات التلفزيون المحلية وهو يشجب حزب الإصلاح ويدين محاولات دولة قطر في استغلال تلك الجماعة للإخلال بالنظام والأمن السياسي الداخلي.

عندما اشتبهت السلطات بارتكاب أجنبي لجرائم الفساد الأخلاقي، قامت السلطات في بعض الأحيان بترحيل ذلك الشخص دون اللجوء إلى نظام العدالة الجنائية. وقد يمنح القاضي الكفالة، وفقاً لتقديره الشخصي، للأجانب المتهمين، مع السماح لهم بالبقاء في البلاد للدفاع عن أنفسهم.

ويتطلب قانون العقوبات أيضاً من جميع الأفراد دفع دية لأسر الضحايا في الحالات التي تسببت فيها الحوادث أو الجرائم بوفاة شخص آخر، وأفادت وسائل الإعلام عن حالات عديدة حيث تفرض المحاكم هذه العقوبة. ويأمر القاضي بدفع الدية في القضايا الجنائية في وقت صدور الحكم. والمقدار القياسي المتعارف عليه لدية قتل رجل هو 200.000 درهم إماراتي (54.500 دولار أمريكي)، وقتل امرأة 100.000 درهم (27.225 دولار). فرضت المحاكم الشرعية في بعض الحالات عقوبات أكثر صرامة خلال شهر رمضان.

وواجهت النساء تمييزاً قانونياً بسبب تفسير الحكومة للشريعة (انظر القسم 6).

السجناء والمحتجزون السياسيون

خلال العام، أفادت التقارير بوجود أشخاص محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي دون توجيه التهم إليهم، بسبب آرائهم السياسية أو انتماءاتهم، والتي غالباً ما تتضمن صلات مزعومة بمنظمات إسلامية. تقيد الحكومة منذ العام 2011 أنشطة المنظمات والأفراد المزعوم ارتباطهم بحزب الإصلاح الذي ينتمي لحركة الإخوان المسلمين، والذي تصنفه الحكومة كمنظمة إرهابية، وغيرهم ممن ينتقدون الحكومة. وتم فرض قيود مماثلة على أسامة النجار (انظر القسم 1.ث).

وكجزء من الجهود الأمنية ومكافحة الإرهاب، طبقت الحكومة قوانين مقيدة - مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام 2012 - الذي راقب ومنع الأنشطة، بما في ذلك استخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وانتقد العديد من المراقبين هذه القوانين بأنها تتجاوز المخاوف الأمنية والتي تحظر أيضاً الأنشطة والآراء ذات الطابع السياسي.

قامت منظمات حقوق الإنسان، خلال العام، بمطالبة الحكومة بإطلاق سراح محمد الركن. والركن هو محامي ورجل أكاديمي مدافع عن حقوق الإنسان، قامت السلطات باعتقاله تعسفياً واحتجازه في عام 2012، وفقاً للتقارير.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

كان بوسع المواطنين وغير المواطنين اللجوء إلى المحاكم طلباً للتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان أو لوقفها. ولم تكن المحاكم المدنية مستقلة تماماً، شأنها في ذلك شأن جميع المحاكم. وفي بعض الحالات أُخّرت المحاكم هذه الإجراءات.

ح. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور الدخول إلى أي منزل من دون إذن من صاحبه، إلا عندما تقدم الشرطة مذكرة قانونية بالتفتيش. وكانت إجراءات أفراد الشرطة المتعلقة بتفتيش الأماكن خاضعة لمراجعة وزارة الداخلية، وكان أفراد الشرطة يخضعون لإجراءات تأديبية إذا اعتبرت السلطات أن إجراءاتهم اتسمت بعدم المسؤولية.

يكفل الدستور حرية وسرية المراسلات بالبريد والبرق وجميع وسائل الاتصالات الأخرى. ومع ذلك أفادت التقارير بأن الحكومة راقبت في بعض الأحيان الرسائل القادمة من الخارج وراقبت خطوط الهاتف والبريد الصادر إلى الخارج، كما تنصت على المكالمات الهاتفية دون إجراءات قانونية. وأفادت التقارير الإعلامية أن الحكومة شاركت في حملات منهجية لاستهداف الصحفيين والنشطاء باستخدام برمجيات التجسس والقرصنة. وقد تعرض بعض الأفراد المستهدفين من قبل الحكومة لحملات المراقبة الإلكترونية، مثل ما حدث مع الناشط المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور، إلى عمليات اعتقال وسوء معاملة خلال فترات الاحتجاز، وفقاً للتقارير، (أنظر القسم 2.أ، حرية الإنترنت).

يحرم التفسير المحلي للشريعة زواج المرأة المسلمة من غير مسلم، ويحرم زواج المسلم من امرأة من غير "أهل الكتاب"، وهذا يعني عادة أنها تتبع ديناً غير الدين الإسلامي أو المسيحي أو اليهودي.

تلجأ الإمارات للإشراف القضائي بالنسبة للأفراد المهددين بخطر ارتكاب أقرانهم جرائم شرف ضدّهم أو إلحاق الأذى بهم بوسيلة أو بأخرى. يتضمن الإشراف القضائي عادةً توفير المسكن للأفراد للحفاظ على أمنهم وسلامتهم، بالإضافة إلى التوسط العائلي وعمليات المصالحة.

خ. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية

في 2015، واستجابة لطلب من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بالتدخل العسكري، أعلن مسؤولون سعوديون تشكيل ائتلافٍ للتصدي لعملية الإطاحة بحكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دولياً في صنعاء في عام 2014 من قبل ميليشيات أنصار الله (والمعروفة عامياً بـ "الحوثيين") والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح. قامت قوات التحالف بقيادة السعودية، والتي تتضمن الإمارات والبحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب والصومال والسودان والسنغال، بعمليات جوية وبرية في فترات من العام أو طوال العام. استمرت القوات الإماراتية في القيام بدور عسكري فعال في اليمن، مثل شن عمليات برية بطول الساحل الغربي وفي مدينة الحديدة وحولها في أوائل العام، و ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في جنوب اليمن على مدار العام. وفي شهر يوليو تموز أعلنت الحكومة عزمها على سحب قواتها العسكرية المتواجدة في اليمن، والتي استكملت مهامها بصفة عامة بحلول نهاية العام.

أعمال القتل: أعربت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وبعض المصادر اليمنية عن مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان بشأن أنشطة التحالف في اليمن،

مدعية أن بعض الضربات الجوية التي تقودها السعودية كانت غير متناسبة أو عشوائية، وبدت أنها لم تقلل بما فيه الكفاية من الآثار الجانبية على المدنيين.

الإيذاء البدني والعقاب والتعذيب: ادعى فريق الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين المعني باليمن (فريق الخبراء) ومنظمات حقوق الإنسان وبعض التقارير الإعلامية أن الإمارات والقوات المسلحة اليمنية المحلية التي تدعمها الإمارات قامت بعمليات اختطاف واحتجاز تعسفية وتعذيب للأفراد كجزء من جهود مكافحة الإرهاب في جنوبي اليمن. صرح فريق خبراء الأمم المتحدة في تقريره الصادر في سبتمبر أيلول بوجود ما يؤكد أن الإمارات وقوات الحزام الأمني التابعة لها كانت مسؤولة عن 10 عمليات قتل على الأقل.

وصرح فريق خبراء الأمم المتحدة في تقريره في سبتمبر أيلول بأنه قام بالتحقيق في عدة قضايا فردية تتعلق بادعاءات بعمليات احتجاز تعسفية واختطاف قسري وتعذيب واغتصاب وسائر أشكال سوء المعاملة تورطت فيها الإمارات والقوات التي تدعمها في الفترة ما بين سبتمبر أيلول 2014 وحتى يونيو حزيران 2019. استمرت مصادر إعلامية ومنظمات مدافعة عن حقوق الإنسان في نشر مقالات وتقارير تفيد بوقوع عمليات تعذيب في السجون السرية التي تديرها الإمارات في اليمن، حيث يعمل الحرس اليمني تحت إشراف ضباط الإمارات حيث تم احتجاز مسجونين بدون توجيه اتهامات وبدون محاكمة. ادعت التقارير أن هؤلاء السجناء تعرضوا للعنف الجنسي والصدمات الكهربائية وعمليات الضرب. ونفت حكومة الإمارات أن يكون لديها أية سجون سرية في اليمن أو أنها قامت بتعذيب السجناء هناك.

وفي شهر يوليو تموز، صرحت منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان"، وهي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان مركزها اليمن وتركز على الوضع في اليمن فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بوجود ادعاءات عن مخالفات من جانب الأطراف الإماراتية والسعودية واليمنية في الصراع، بما في ذلك هجمات جوية وبرية عشوائية ضد المدنيين والمرافق الطبية وإعاقة وصول فرق الإغاثة والمعونات الإنسانية.

الانتهاكات الأخرى المتصلة بالنزاع: صرحت المنظمات الدولية للمساعدات الإنسانية بأن الأعمال التي ارتكبتها قوات التحالف بقيادة السعودية في اليمن استمرت في إعاقة قدرات تلك المنظمات على الاستجابة للأزمة، كما عطلت عمليات استيراد الأطعمة اللازمة والوقود الضروري، وأبطأت من عملية تسليم مواد الإغاثة. ولتسهيل تدفق الشحنات التجارية في موانئ البحر الأحمر باليمن، قام ضباط التحالف بعمليات فحص وتحقق بالتعاون مع الأمم المتحدة من خلال آلية التحقق والفحص في اليمن ولجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية بالتحالف الذي تقوده السعودية. وقامت لجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية في بعض الأحيان بمنع الوقود وبعض المواد الأخرى، بما في ذلك مواد الإغاثة القادمة من وكالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، من دخول ميناء الحديدة الرئيسي باليمن الذي يخضع للسيطرة الحوثية. أشارت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان إلى حالات تمت فيها إعاقة وصول مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك الهجمات التي وقعت على إمدادات الإغاثة ومشروعات المياه.

للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في اليمن.

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

يكفل الدستور حرية الرأي وحرية الصحافة، إلا أن القانون يحظر انتقاد الحكام الوطنيين، كما يحظر أي خطاب قد يخلق أو يشجع على الاضطرابات الاجتماعية. حدت الحكومة من حرية الرأي والصحافة. وامتثلت وسائل الإعلام للمبادئ التوجيهية الحكومية غير المنشورة. وكان مدراء التحرير والصحافيين على دراية "بالخطوط الحمراء" الحكومية بالنسبة للمحتوى الإعلامي المقبول الذي تعززه قوانين القذف والتشهير الإتحادية، وكانوا يمارسون الرقابة الذاتية بشأن سائر الموضوعات الحساسة من الناحية الاجتماعية بوجه عام.

حرية التعبير: بعد بداية الاضطرابات الإقليمية الواسعة النطاق في عام 2011، فرضت السلطات قيوداً شديدة على الانتقادات العلنية للحكومة والوزراء. واستمرت الحكومة في الاعتقالات أو فرض قيود أخرى على الخطب المتصلة بالأنشطة السياسية الإسلامية والداعمة لها، أو التي تدعو إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية، أو التي تنتقد الحكومة أو توجه إهانات لها أو للمؤسسات الحكومية، وفي حالات نادرة، التي تنتقد الأفراد. أصدرت المحكمة العليا في نوفمبر تشرين الثاني 2018 قرارها باعتبار كل من الإهانات اللفظية المنشورة على الإنترنت والإهانات المكتوبة جرائم يعاقب عليها القانون وتتطلب الملاحقة الجنائية.

وفي حالات أخرى لاحقت السلطات الأفراد الذين نشروا مواداً على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تم اعتبار المواد المنشورة منافية ومخالفة للخصوصية أو مهينة للأصدقاء أو زملاء العمل أو أرباب العمل أو الأديان. واعتقلت شرطة دبي في أبريل نيسان رجلاً بزعم أنه نشر فيديو على وسائل الإعلام الاجتماعية يسخر من الزي التقليدي للإمارات.

بعد أن قطعت الحكومة العلاقات الدبلوماسية مع قطر في عام 2017، أعلن المدعي العام أن إظهار أي تعاطف مع قطر أو الاعتراض على موقف الحكومة ضد قطر على نحو مكتوب أو مرئي أو لفظي، يعاقب عليه بالسجن لمدة تتراوح بين 3 سنوات و15 سنة أو غرامة لا تقل عن 500.000 درهم (136.000 دولار). استمرت تلك القيود سارية على مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعية في البلاد، واستمرت الحكومة في حجب موقع الجزيرة الذي تموله قطر ومعظم قنوات البث القطرية. لم ترد أية عمليات اعتقال مؤكدة وفقاً للفرار خلال العام.

الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام الإلكترونية: تصنف المنظمات الدولية غير الحكومية الصحافة، سواء المطبوعة أو عبر الإنترنت، على أنها ليست حرة. وباستثناء مكاتب وسائل الإعلام الإقليمية الموجودة في منطقتي التجارة الحرة في دبي وأبو ظبي، كانت معظم الصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة مملوكة للحكومة. صرح الصحفيون أن الحكومة تفرض إرشادات غير علنية لتوجيه المحتوى الإعلامي المقبول لديها. وأثرت الحكومة أيضاً على وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص من خلال المجلس الوطني للإعلام الذي أشرف مباشرة على كافة محتويات وسائل الإعلام. وكانت أطباق الالتقاط من الأقمار الاصطناعية منتشرة على نطاق واسع، مما أتاح التقاط البث الدولي دون رقابة. أصدر المجلس الوطني للإعلام في عام 2018 لوائح تشريعية لوسائط الإعلام الإلكترونية، بما في ذلك القواعد والإجراءات التنظيمية التي تتحكم في نشر المطبوعات وبيع الإعلانات والمواد المطبوعة وأشرطة الفيديو والمواد السمعية. وتلزم تلك اللوائح الجهات المستفيدة مالياً من الدعاية على وسائل الإعلام الاجتماعية بالحصول على ترخيص من المجلس الوطني للإعلام.

الرقابة أو تقييد المحتوى: بمقتضى القانون، يقوم المجلس الوطني للإعلام، الذي يقوم الرئيس بتعيين رئيسه، بإصدار التراخيص وفرض الرقابة على جميع المطبوعات، بما في ذلك مطبوعات الجمعيات الخاصة. ومن

حيث الممارسة العملية، تم فرض الرقابة على المطبوعات المحلية والأجنبية لإزالة أية انتقادات موجهة ضد الحكومة أو الأسرة الحاكمة أو الحكومات الصديقة. وامتدت الرقابة الإعلامية لتشمل أيضاً الخطابات التي "تهدد الاستقرار الاجتماعي" والمواد التي تعتبر إباحية، أو عنيفة بشكل مفرط، أو مهينة للإسلام، أو داعمة لمواقف معينة لحكومة إسرائيل. وفي يوليو تموز، أحالت سلطات عجمان أحد المقيمين إلى المحكمة الجنائية في عجمان بتهمة إهانة الإسلام خلال اجتماع للأسرة. كما يعتبر القانون تجديفاً كل الأعمال التي تثير الكراهية الدينية أو إهانة المعتقدات الدينية من خلال أي شكل من أشكال التعبير، بما في ذلك البث الإذاعي والتلفزيوني ووسائل الإعلام المطبوعة والإنترنت. ويُشترط على المؤسسات الحكومية والخاصة الحصول على ترخيص قبل نشر أو استخدام وسائل الإذاعة والتلفزة أو المحتوى الإعلاني وإلا تعرضت للعقوبات. وينطبق ذلك على أية وسائل إعلامية أو أنشطة دعائية أو أي فرد أو هيئة تقوم بإصدار أي نمط من المنشورات، بما في ذلك الأندية والجمعيات والبعثات الدبلوماسية والمراكز الأجنبية ودور السينما.

وبحسب ما ورد، حذر مسؤولون حكوميون الصحفيين عندما قاموا بنشر أو بث مواد تعتبر حساسة سياسياً أو ثقافياً. ومارس مدراء التحرير والصحافيون رقابة ذاتية بسبب الخوف من انتقام الحكومة، نظراً لأن معظم الصحفيين هم من المواطنين الأجانب ويمكن ترحيلهم. لم تسمح السلطات ببعض الكتب التي اعتبرت أنها تنتقد الحكومة أو الإسلام أو الثقافة المحلية، وكذلك الكتب التي دعمت جماعة الإخوان المسلمين أو أيديولوجيتها.

قوانين التشهير / القذف: استخدمت الحكومة قوانين القذف والتشهير لقمع انتقاد قادتها ومؤسساتها. يجرم القانون الأفعال التي تشوه سمعة الآخرين على الإنترنت أو من خلال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الاتصالات وتطبيقاتها مثل واتساب. ففي فبراير شباط، غرمت المحكمة الجنائية في عجمان سيدة بريطانية بمبلغ 10.000 درهم (2.722 دولار) ورحلتها من البلاد بتهمة تشويه السمعة عندما أهانت زوجها السابق على واتساب والفيسبوك في الأعوام السابقة.

كل المتهمين بالتشهير يواجهون عقوبة تصل إلى عامين في السجن. أما العقوبة القصوى للتشهير ضد عائلة مسؤول حكومي فهي ثلاث سنوات في السجن.

الأمن القومي: أشارت السلطات في كثير من الأحيان إلى ضرورة حماية الأمن القومي كأساس للقوانين التي تقيد انتقاد الحكومة أو التعبير عن آراء سياسية معارضة. على سبيل المثال، تتضمن قوانين جرائم الإنترنت في البلد قيوداً واسعة على استخدام الوسائل الإلكترونية للتشجيع على الفوضى أو "الإضرار بالوحدة الوطنية". انتقدت مجموعات حقوق الإنسان هذه القوانين لتقييدها المفرط لحرية التعبير، خصوصاً في التصريحات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة رداً على الاستعراض الدوري الشامل الذي قامت به البلاد مؤخراً.

حرية الإنترنت

قيّدت الحكومة من حرية الوصول إلى خدمات الإنترنت بالنسبة لبعض مواقع الشبكة. وشنت حملة مراقبة واسعة النطاق على مواقع التواصل الاجتماعي وخدمات الرسائل الفورية والمدونات بدون إشراف قضائي أو بإشراف محدود. وقالت السلطات إن بإمكانها سجن الأفراد الذين يسيئون استخدام شبكة الإنترنت. وكانت الرقابة الذاتية واضحة على وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات الإلكترونية، وأفادت التقارير أن وزارة الداخلية راقبت استخدام شبكة الإنترنت في مقاهي الإنترنت. وهناك حالات عديدة موثقة على عمليات مراقبة

الانترنت استخدمت لتتبع المنشقين في الإمارات وفي الخارج. يتضمن ذلك تقارير عن قيام الحكومة بشراء برمجيات خاصة للتجسس وتوظيفها لقرصنة أجنبية في حملات منهجية لاستهداف الناشطين والصحفيين.

صرحت صحيفة نيويورك تايمز ووسائل إعلامية أخرى في ديسمبر كانون الأول، بأن حكومة الإمارات كانت تستخدم تطبيقات الرسائل على الهاتف المحمول وتطبيق بروتوكول الصوت عبر الإنترنت "توتوك" لتتبع المحادثات والمواقع والأوقات والتواريخ والفعاليات وقوائم العناوين الخاصة بالمستخدمين. وفقاً لتقارير إعلامية، يرتبط تطبيق توتوك بـ "دارك ماتار" (المادة المظلمة) وهي شركة للاستخبارات الشبكية في أبو ظبي. رغم أن الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات أصدرت تصريحاً بأن قوانين أمن المعلومات لديها تحظر عمليات اختراق البيانات والاعتراض غير المشروع، إلا أن تطبيقات جوجل وأبل استمرت في حجب برنامج توتوك من متاجر التطبيقات على حتى شهر ديسمبر كانون الأول.

واستخدمت الشركتان المرتبطتان بالحكومة واللذان كانتا توفران خدمات الاتصال بشبكة الإنترنت خادم بروكسي لمنع المشتركين من الوصول إلى مواد تعتبر غير متماشية مع قيم البلد التي حددتها وزارة الداخلية. وشملت المواد المحظورة المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت ومجموعة متنوعة من المواقع الأخرى التي تعتبر غير لائقة، كتلك التي تتناول التواعد والزواج، وقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم)، واليهودية والإلحاد، والانتقادات السلبية للإسلام، وشهادات من مسلمين سابقين تحولوا إلى المسيحية، والقمار، والترويج للاستخدام غير المشروع للمخدرات، والمنشورات التي تشرح كيفية التحايل على خوادم البروكسي. وكانت محتويات مواقع وسائل الإعلام الدولية، التي يمكن الوصول إليها من خلال مقدمي خدمات الإنترنت في البلد، تخضع للرقابة. كما حجبت الحكومة بعض المواقع لاحتوائها على محتوى ينتقد الأسر الحاكمة في دولة الإمارات ودول أخرى في المنطقة. وكات هيئة تنظيم الاتصالات مسؤولة عن إعداد قائمة بالمواقع المحظورة. ولم يمتلك مقدمو الخدمات صلاحية حذف مواقع على شبكة الإنترنت من قوائم المواقع المحجوبة دون موافقة الحكومة. كما حجبت الحكومة أيضاً معظم تطبيقات بروتوكول الصوت عبر الإنترنت. قامت الحكومة في 2017 بحجب "سكايب"، وفي يناير كانون الثاني 2018 حجبت الحكومة عريضة الكترونية تحتج على ذلك الحجب. كما تم حجب الوظائف الصوتية وتطبيقات الفيديو على واتساب وسائر بروتوكولات الصوت عبر الإنترنت ومنعت استخدامها في البلاد أو عن أرقام الهواتف المسجلة بالبلاد.

قامت النيابة الاتحادية لجرائم تقنية المعلومات بالتحقيق في القضايا الجنائية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك استخدام الإنترنت بقصد الإضرار بالأخلاق العامة، والترويج للسلوك الخاطيء، وإهانة الإسلام والله، وجمع التبرعات غير القانونية، والاتجار بالأشخاص، والدعوة إلى خرق القوانين أو التحريض على ذلك، بالإضافة إلى تنظيم المظاهرات.

يجرم القانون صراحة استخدام شبكة الإنترنت لارتكاب عدد كبير ومتنوع من الانتهاكات، وينص على فرض غرامات وعقوبات بالسجن على مستخدمي الإنترنت الذين ينتهكون الأعراف السياسية والاجتماعية والدينية. وينص القانون على فرض عقوبات على استخدام الإنترنت لمعارضة الإسلام أو لتبشير المسلمين، أو للإساءة لموقع مقدس أو شعائر مقدسة لأي دين، أو لإهانة أي دين، أو معتقد، أو طائفة، أو مجموعة إثنية، أو لتشجيع شخص على ارتكاب خطيئة أو انتهاك "القيم العائلية" بنشر أخبار أو صور تتعلق بالحياة الخاصة لشخص ما أو أسرة ما.

وينص قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2012 وقانون مكافحة التمييز لعام 2015 على عقوبات أشد على تلك المخالفات وتشمل عقوبات بالسجن تصل إلى السجن مدى الحياة وغرامات مالية تبعاً لشناعة الجريمة وخطورتها. وفي أغسطس 2018، تم تشديد العقوبات على خرق قانون الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك زيادة الغرامة لتصل إلى مبلغ أربعة ملايين درهم (1.089.000 دولار). وتضاف هذه القوانين إلى القيود القائمة على حرية التعبير عن طريق التواصل والاتصال عبر الإنترنت ليشمل الحظر الانتقادي أو التشهير بالحكومة أو موظفيها، أو توجيه الإهانة على أساس الدين أو المعتقد أو المذهب أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني؛ أو توجيه الشتائم إلى البلدان المجاورة، أو الدعوة إلى الاحتجاجات والمظاهرات. حذرت شرطة رأس الخيمة في أبريل نيسان المقيمين من نشر أو ترويج "أخبار كاذبة" على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يعاقب القانون على ذلك بدفع غرامة قدرها مليون درهم (272.000 دولار).

صرحت شرطة دبي في مايو أيار بأنها تلقت حتى الآن 9.000 بلاغاً عن جرائم الكترونية من منصة إلكترونية لشرطة دبي للإبلاغ عن الجرائم تم تأسيسها في عام 2018. طالب المجلس الوطني للإعلام الجهات التي لها نفوذ إعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تتلقى مبالغ مالية نقدية أو عينية أو في صورة خدمات مقابل التشهير لمنتجات وخدمات إعلامية بالالتحاق بوكالة إدارة الوسائط الإعلامية أو الحصول على ترخيص قدره 30.000 درهم (8.167 دولار) بالإضافة إلى رخصة تجارية يختلف سعرها من إمارة إلى أخرى. وفي يونيو حزيران، حذر المجلس الوطني للإعلام أن الجهات ذات النفوذ الإعلامي التي تقوم بحملات دعائية غير مرخصة ستدفع غرامة قدرها 5.000 درهم (1.361 دولار).

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

فرضت الحكومة قيوداً على الحرية الأكاديمية، بما في ذلك كلام المعلمين، سواء داخل أو خارج الفصول الدراسية، وراقبت المواد الدراسية الخاصة بالمدارس. واشترطت الحكومة التقدم بطلب رسمي للحصول على إذن بعقد المؤتمرات وتقديم معلومات مفصلة عن المتكلمين المقترحين ومواضيع المناقشة. وكان هذا أحد شروط الفعاليات داخل حرم المدارس الخاصة أيضاً. وواجهت بعض المنظمات صعوبة في إيجاد أماكن لعقد اجتماعاتها للمناسبات العامة التي تناقش مسائل مثيرة للخلاف.

وتجنببت المؤسسات الثقافية عرض أعمال فنية أو برامج تنتقد الحكومة أو الدين. وكانت الرقابة الذاتية بين المؤسسات الثقافية وغيرها، وخاصة بالنسبة للمحتوى المقدم لعامة الناس، واسعة الانتشار وتهدف بشكل عام إلى منع ظهور أعمال غير قانونية، بما في ذلك الأعمال التي ينظر إليها على أنها تشجع على التجديف أو معالجة القضايا السياسية المثيرة للجدل.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، لكن ممارسات الحكومة على أرض الواقع لم تحترم دوماً هذه الحقوق.

حرية التجمع السلمي

ينص القانون على حرية محدودة في التجمع. فرضت الحكومة قيوداً كبيرة من حيث الممارسة العملية.

ويشترط القانون الحصول على تصريح من الحكومة لتنظيم تجمعات عامة. قامت السلطات بتفريق تجمعات أو احتجاجات مرتجلة مثل الاضرابات العمالية، وفي بعض الأحيان ألفت القبض على المشاركين. وفي حين أنه لم يوجد معيار موحد يحدد عدد الأشخاص الذين يمكن أن يتجمعوا دون ترخيص، فإن ممثلي المجتمع المدني أفادوا في الماضي بأن السلطات يمكن أن تطلب من مجموعات مؤلفة من أربعة أشخاص أو أكثر التفريق إذا لم يكن لديها تصريح. لم تتدخل الحكومة على نحو منتظم في التجمعات غير الرسمية وغير السياسية المنعقدة في الأماكن العامة بدون الحصول على تصريح من الحكومة، إلا إذا وردت شكاوى ضد هذه التجمعات. وبصورة عامة، سمحت الحكومة بالتجمعات السياسية الداعمة لسياساتها. وفي بعض الأحيان رفضت الفنادق السماح لمجموعات مثل المنظمات الدينية غير المسجلة باستئجار صالة للاجتماعات أو الشعائر الدينية متحججة باللوائح الحكومية.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص القانون على حرية محدودة في الانتساب للمنظمات. فرضت الحكومة قيوداً كبيرة من حيث الممارسة العملية على حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

وتعتبر المنظمات السياسية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية محظورة بموجب القانون. ويتعين على جميع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والعديد من المنظمات التي تلقت مساعدات حكومية التسجيل لدى وزارة تنمية المجتمع (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً). وكانت المنظمات المحلية غير الحكومية المسجلة لدى الوزارة معظمها جمعيات مكونة من مواطنين لأغراض اقتصادية ودينية واجتماعية وثقافية ورياضية وغيرها. تتطلب قواعد التسجيل أن يكون جميع أعضاء المنظمات الناخبين، وكذلك أعضاء مجالس الإدارات، مواطنين محليين. وقد استبعد هذا الشرط ما يقرب من 90 في المائة من السكان من المشاركة الكاملة في هذه المنظمات. وفي دبي، كان لزاماً على المنظمات التطوعية التسجيل لدى هيئة تنمية المجتمع، كما طلب منها الحصول على موافقة من الهيئة قبل القيام بأنشطة جمع التبرعات.

ويجب أن تنقيد الجمعيات بالمبادئ التوجيهية للرقابة التي تفرضها الحكومة، وأن تحصل على موافقة حكومية مسبقة قبل نشر أية مواد. تتطلب جميع المعارض والمؤتمرات والاجتماعات في أبو ظبي الحصول على ترخيص من هيئة السياحة والثقافة. وللحصول على التصريح، يجب على منظم الحدث تقديم وثائق إثبات الهوية للمتحدثين والمواضيع التي سيتحدثون عنها. وقد رفضت الحكومة منح التصاريح إذا لم توافق على الموضوع أو المتحدث. وفرضت الحكومة غرامات إذا استمر الحدث أو المتكلم بدون تصريح معتمد.

في ديسمبر كانون الأول قامت السلطات باعتقال ثم ترحيل الصحفي الاستقصائي الصربي ستيفان دوشينوفيتش، في مطار أبو ظبي الدولي بعد أن منعه من دخول الإمارات، حيث كان من المقرر أن يلقي حديثاً صحفياً في الجلسة الثامنة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفقاً لتصريحات دوشينوفيتش، أعلنت سلطات الإمارات أنه كان على قائمة "الممنوعين من السفر" (القائمة السوداء) من جانب حكومة أجنبية غير معلن وليس الإمارات. صرحت منظمات حقوق الإنسان والصحافة الأجنبية بأن إجراءات الإمارات إزاء الصحفي دوشينوفيتش وتقاريره في الصحافة الاستقصائية ترجع إلى التغطية الإعلامية بخصوص الفساد وعلاقة الحكومة الصربية بالإمارات.

ت. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

ث. حرية التنقل

كفل القانون عموماً حرية التنقل داخل البلد والهجرة وإعادة التوطين. وفي حين احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق، إلا أنها فرضت بعض القيود القانونية على السفر إلى الخارج. ساهم عدم وجود جوازات سفر أو وثائق هوية أخرى لدى من لا يحملون الجنسية في تقييد حركتهم، سواء داخل البلد أو خارجه. وسمحت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات إنسانية أخرى بتقديم الحماية للاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية وغيرهم.

السفر إلى الخارج: لم تسمح السلطات بشكل عام للمواطنين والمقيمين الذين لديهم قضايا قانونية قيد إصدار الحكم، ولغير المواطنين الخاضعين للتحقيق، بالسفر إلى الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، اعتقلت السلطات في بعض الأحيان أشخاصاً لديهم ديون غير مسددة أو قضايا قانونية أثناء عبورهم عبر إحدى المطارات.

وتم سحب جوازات سفر الرعايا الأجانب أو تقييد سفرهم أثناء التحقيق معهم في المسائل الجنائية أو المدنية، وجرى ذلك بحسب تقديرات النائب العام في كل إمارة. وتم منع بعض الأفراد من السفر إلى الخارج. وشكلت هذه التدابير مشاكل خاصة لغير المواطنين الذين ترتبت عليهم الديون، فبالإضافة إلى عدم تمكنهم من مغادرة البلد لم يتمكنوا من العثور على عمل بدون جواز سفر أو تصريح إقامة ساري المفعول، مما جعل من المستحيل تسديد ديونهم أو التمتع بإقامة قانونية. ساعدت العائلة أو الأصدقاء أو المنظمات الدينية المحلية أو الأفراد المهتمون الآخرون على سداد الدين في بعض الحالات، وتمكين المواطن الأجنبي المدين من مغادرة البلاد. ووفقاً لتقارير إعلامية، أصدر الرئيس عفواً عن 669 سجين خلال عيد الأضحى، وتعهد بتسوية الالتزامات المالية للسجناء المفرج عنهم. كما أصدر حكام مختلف الإمارات أحكاماً بالعبو عن أكثر من 1.800 من المساجين قبيل اليوم الوطني. وفي شهر مايو أيار قام أحد كبار رجال الأعمال في دبي بدفع ديون 600 سجين تكريماً لشهر رمضان المبارك.

تم فرض حظر السفر على المواطنين وغير المواطنين. على سبيل المثال، واجه المواطنون المشتبه بهم لأسباب تتعلق بأمن الدولة، بما في ذلك السجناء السياسيون السابقون، صعوبات في تجديد الوثائق الرسمية، مما أدى إلى حظر سفرهم ضمناً. ولم ترفع السلطات حظر السفر حتى الانتهاء من القضية في النظام القضائي. وفي الحالات المعقدة، لا سيما في التحقيق في الجرائم المالية، ظل حظر السفر قائماً لثلاث سنوات أو أكثر. أطلق مركز فض المنازعات الإيجارية بدبي في يناير كانون الثاني نظاماً ذكياً يسمح بتسوية المستحقات الإيجارية للمخالفين في المطار. يمكن للمخالفين بمقتضى هذا النظام تقديم قضاياهم بطريقة الكترونية إلى القاضي لتسوية جزء من المبالغ المستحقة قبل سفرهم.

وفي يونيو حزيران، رفضت محكمة العدل الدولية طلب الإمارات باتخاذ إجراءات فورية ضد قطر، على أساس أن الحقوق المتنازع عليها لا تقع ضمن الولاية القضائية لاتفاقية مكافحة التمييز. طلبت الإمارات من المحكمة إصدار إجراءات مؤقتة ضد دولة قطر ومطالبة قطر بمنع هيئاتها الوطنية ووسائلها الإعلامية التي تملكها وتمولها الحكومة القطرية من نشر اتهامات كاذبة ضد الإمارات. في 2017، قطعت الحكومة وعدة دول إقليمية أخرى العلاقات الدبلوماسية مع قطر وأمرت بفرض حصار على حركة النقل الجوي والبحري والبري من وإلى قطر. وقد أعطي المواطنون القطريون فترة اسبوعين لمغادرة دولة الإمارات ومنعوا من

السفر إلى الإمارات أو المرور عبرها. كما مُنعت المواطنين الإماراتيون من زيارة قطر أو المرور عبرها. قامت وزارة الداخلية الإماراتية بإنشاء خط ساخن لمساعدة الأسر القطرية-الإماراتية المختلطة، مما يسمح لها بالبقاء في دولة الإمارات، على أساس كل حالة على حدة.

ويمكن للزوج وفقاً للتقاليد منع زوجته وأطفاله القصر وبناته الراشدين غير المتزوجات من مغادرة البلاد بالتحفظ على جوازات سفرهم.

الجنسية: يجوز للحكومة أن تسحب جوازات السفر والجنسية من المتجنسين إذا ارتكبوا أعمالاً جنائية أو سياسية استفزازية.

ج. المشردون داخلياً

لا ينطبق

ح. حماية اللاجئين

افتقرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للوضع القانوني الرسمي في البلاد بشكل مستقل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك فقد عملت الحكومة بشكل وثيق مع المفوضية لمعالجة قضايا اللاجئين. لم تمنح الحكومة رسمياً الأجانب الذين يلتمسون الحماية وضع لاجئ أو حق اللجوء، لكنها سمحت لبعض اللاجئين بالبقاء في البلد بصفة مؤقتة على أساس فردي. وغالباً ما شكل هذا الوضع غير الدائم صعوبات إدارية ومالية واجتماعية، كالحاجة في كثير من الأحيان إلى تجديد التأشيرات وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم للأطفال. أعلنت الحكومة في يونيو حزيران 2018 أن المواطنين القادمين من دول طحنتها الحرب والمقيمين في الإمارات بعد انتهاء تأشيرات إقامتهم سيتم السماح لهم بالتقدم بطلبات الحصول على إقامة من 1 أغسطس آب وحتى 31 أكتوبر تشرين الأول من العام للبقاء في الإمارات بطريقة شرعية لمدة سنة واحدة إضافية. كما تم إعفاء استثمارات تلك النماذج من دفع غرامات مخالفات الهجرة. وفقاً للمراقبين الأجانب، لم تصدر الحكومة بحلول شهر سبتمبر أيلول أي تعليمات عن كيفية تمديد التصاريح التي صدرت في أغسطس آب 2018، والتي انتهت مدة صلاحيتها في أغسطس آب 2019، أو ما إذا كان ذلك مسموحاً به.

الإعادة القسرية: صرحت أسرة ابو جليل سوبي، من أقلية الأويغور من الصين، والتي تقيم في الإمارات، لوسائل الإعلام أن السوبي تم احتجازه من قبل الشرطة المحلية في 2018، بعد أن غادر مسجد عبد الله بن رواحة في الشارقة بعد صلاة العصر. ولم تتلق زوجته، التي شهدت عملية اعتقاله، أية تفسيرات لأسباب اعتقاله. وقد اتصل بها السوبي من موقع احتجازه بعد ذلك بثلاثة أيام وأخبرها أن سلطات الإمارات ستجبره على الرجوع إلى الصين رغماً عن إرادته. ظلت ملابسات اعتقاله غير معروفة. قام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لدى الأمم المتحدة بإرسال خطاب إلى الحكومة في يناير كانون الثاني يفيد بأن الترحيل المتوقع لراشد حسين بروحي إلى باكستان (أنظر القسم 1. ج.) "يبدو متناقضاً مع مبدأ الإعادة القسرية".

وفقاً لمنظمة العفو الدولية والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، أُلقت السلطات القبض على راشد حسين بروحي، وهو ناشط باكستاني في الحركة الوطنية البلوشية، بدون أمر اعتقال.

أشارت التقارير أن البروحي، الذي فر من البلاد بعد أن تلقى تهديدات من قوات الأمن الباكستانية، كان معتقلاً بمعزل عن العالم الخارجي في الفترة من ديسمبر كانون الأول 2018 وحتى ترحيله إلى باكستان في يونيو حزيران. قام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بإرسال خطاب رسمي للحكومة في يناير كانون الثاني صرح فيه بأن ترحيل البروحي إلى باكستان "يبدو متناقضاً مع مبادئ الإعادة القسرية".

الحصول على اللجوء: لا يكفل القانون منح حق اللجوء وحماية اللاجئين، كما أن الحكومة لم تضع نظاماً له قوانين واضحة وشفافة لتوفير الحماية للاجئين. وفي حين وفرت الحكومة في بعض الحالات الحماية غير الرسمية ضد إعادة اللاجئين، كان أي من هؤلاء الأشخاص الذين يفقدون إلى وضعية الإقامة القانونية عرضة للقوانين المحلي التي تنطبق على المهاجرين غير الشرعيين وبالتالي يمكن للسلطات أن تحتجزهم. وحصرت السلطات في بعض الحالات الأفراد الذين كانوا يلتمسون الحماية في قسم معين من المطار أثناء انتظار إعادة توطينهم في بلد آخر.

العمالة: كان الحصول على الوظائف يتوقف على وضع الفرد كمقيم بصفة قانونية، ولم يكن الأشخاص المتقدمون بطلب الحصول على وضع لاجئ وليس لديهم إقامة شرعية، بمن فيهم أولئك الذين لديهم تأشيرات قصيرة الأجل أو تأشيرة زائر منتهية الصلاحية، مؤهلين بشكل عام للحصول على وظائف.

الحصول على الخدمات الأساسية: يستند الحصول على التعليم والخدمات العامة الأخرى، بما في ذلك الرعاية الصحية، إلى وضع الفرد كمقيم بصفة قانونية. ونتيجة لذلك، أفادت التقارير بأن بعض العائلات، خاصة من العراق وسوريا، لم تتمكن من الحصول على الرعاية الصحية أو الالتحاق بالمدارس. قدمت الحكومة بعض الخدمات أو سمحت بالحصول عليها على أساس كل حالة على حدة، وفي كثير من الأحيان بعد تدخل ممثلي المفوضية. كانت بعض المستشفيات على استعداد لمعاينة المرضى من دون التأمين الإلزامي، لكنها طالبت بدفع كامل المبلغ مقدماً.

خ. الأشخاص عديمو الجنسية

أفادت التقديرات بوجود ما بين 20.000 إلى 100.000 من البدون عديمي الجنسية المقيمين في البلاد. ويقدر عددهم وفقاً لتقديرات الإحصائيات الحكومية بحوالي 10.000. ويعزى عدم وجود جنسية لدى معظم البدون إلى أنهم لم يحددوا انتماءهم القبلي المفضل الذي استخدم لتحديد الجنسية عندما تأسس البلد. ودخل آخرون البلد بصورة مشروعة أو غير مشروعة بحثاً عن العمل. ولأن الأطفال يحصلون عموماً على الجنسية من والدهم، فإن أبناء البدون الذين ولدوا على أراضي البلد ظلوا بدون جنسية. وكانت حركة البدون داخل البلد وخارجه مقيدة لعدم وجود جوازات سفر أو وثائق تعريفية أخرى لديهم. في السنوات الأخيرة، اشترت الحكومة عدداً من جوازات السفر من جزر القمر وأصدرتها للبدون. وقد منحت تلك الوثائق الجنسية الاقتصادية لجزر القمر للبدون وأضفت الشرعية على وضعهم في دولة الإمارات.

عملية التجنيس واردة في الحكومة، ويمكن للأفراد التقدم بطلب الحصول على الجنسية. ولا يحصل أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب على الجنسية تلقائياً عند الولادة، ولكن يمكن للأمهات نقل الجنسية لأبنائهن بعد تقديم طلب تقوم لجنة حكومية بمراجعتها والموافقة عليه في العادة عندما يبلغ سن الطفل 18 عاماً. يجوز للمرأة الأجنبية أن تحصل على الجنسية بعد 10 سنوات من الزواج من مواطن. كما يجوز لأي شخص الحصول على جواز سفر عن طريق قرار رئاسي رسمي.

وتقوم أيضاً اللجنة التي تراجع طلبات الأمهات نقل الجنسية لأطفالهن بمراجعة طلبات الحصول على الجنسية المقدمة من البدون الذين يمكن أن يستوفوا شروطاً قانونية معينة لكي يصبحوا مؤهلين للحصول على الجنسية، ومن ثم يمكنهم الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى. ومع ذلك لم ترد تقارير عن حصول أشخاص عديمي الجنسية على الجنسية الإماراتية.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم في انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام وعلى قدم المساواة. السلطات التنفيذية والتشريعية هي في أيدي المجلس الأعلى للاتحاد، وهو هيئة مؤلفة من الحكام الذين توارثوا الحكم في الإمارات السبع. وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً للبلاد ونائباً للرئيس. وبصورة عامة يتم اتخاذ القرارات على مستوى الاتحاد بتوافق الآراء بين الحكام وأسرهم والأسر البارزة الأخرى. وتقوم الأسر الحاكمة، بالتشاور مع الشخصيات القبلية البارزة الأخرى، باختيار حكام الإمارات.

وبوسع المواطنين أن يعربوا لقادتهم مباشرة عن اهتماماتهم من خلال آليات تشاورية تقليدية تتمثل في مجالس مفتوحة. قامت النساء بحضور المجلس في بعض الأحيان، وإذا كان المجلس مغلقاً أمام النساء، أعرب الرجال أحياناً عن اهتماماتهم بوصفهم وكلاء بالنيابة عن النساء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات تعقد في بعض الأحيان مجلساً مخصصاً للنساء فقط أو مجلساً يركز تحديداً على قضايا المرأة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: قام 330.000 عضو معينين في لجنة انتخابية يمثلون حوالي ربع مجموع السكان بانتخاب 20 عضواً للمجلس الوطني الاتحادي في أكتوبر تشرين الأول، وهو هيئة استشارية مكونة من 40 عضواً ويملك بعض الصلاحيات التشريعية. وقد ازداد حجم الدائرة الانتخابية بحوالي 50 بالمائة منذ انتخابات عام 2015. وتحصل كل إمارة على عدد من المقاعد في المجلس الوطني الاتحادي بحسب عدد سكانها. في إطار عملية إجرائية غير شفافة، يعين كل حاكم من حكام الإمارات العدد المخصص لإمارته من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي البالغ عددهم عشرين مقعداً. شارك حوالي 35 بالمائة من الناخبين المؤهلين في الانتخابات، وتم انتخاب 7 سيدات بالمجلس. أصدرت الحكومة في ديسمبر كانون الأول 2018 مرسوماً ينص بأن تمثيل النساء في المجلس سيرتفع إلى نسبة 50 بالمائة خلال الدورة الانتخابية لعام 2019.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم يتمتع المواطنون بحق تشكيل الأحزاب السياسية.

مشاركة المرأة والأقليات: مع أن بعض الممارسات التقليدية لم تشجع المرأة على المشاركة السياسية، لا توجد قوانين تحد من مشاركة النساء أو الأقليات في العملية السياسية. وأعطت الحكومة أولوية لمشاركة المرأة في الحكومة، فكانت هناك تسع وزيرات في مجلس الوزراء المؤلف من 31 عضواً، بزيادة قدرها امرأتين عن الحكومة السابقة، كما أن هناك 20 سيدة في المجلس الوطني الاتحادي (7 منهن منتخبات).

وفيما عدا القضاء والقوات المسلحة، لم يشغل أفراد الأقليات الدينية والعرقية، (بمن فيهم الشيعة)، مناصب اتحادية عليا. وكان العديد من القضاة أجانب متعاقدين.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية على من يمارس الفساد على المستوى الرسمي، وطبقت الحكومة هذه القوانين بفعالية بصورة عامة. وقد وردت تقارير متفرقة عن حالات فساد حكومي.

وكانت هناك محسوبة وتضارب للمصالح في التعيينات الحكومية ومخصصات العقود. وكانت مسؤولية مكافحة الفساد في الحكومة تقع على عاتق وزارة الداخلية ووزارة العدل وديوان المحاسبة.

الفساد: أصدرت المحكمة الجنائية في رأس الخيمة في يوليو تموز حكمها على موظف حكومي بالسجن لمدة 6 شهور مع دفع غرامة قدرها 104.000 درهم (28.312 دولار) لاختلاسه من الأموال العامة وقيامه بتزوير وثائق.

كما قامت السلطات بالتحقيق في قضايا تتعلق بفساد الشرطة. وفي يوليو تموز أيضاً تم اتهام ضابط شرطة بدبي بتهمة الاعتقال غير مشروع لأحد الضحايا والتستر على الجريمة وتقديم معلومات رسمية بطريقة غير مشروعة بعد أن اعتقل أحد الزوار بايعاز من رجل أعمال قام بإجبار المحتجز على توقيع صك مديونية (سند أمانة).

الإفصاح المالي: لا توجد قوانين إفصاح مالي أو لوائح أو مدونات قواعد سلوك تتطلب من المسؤولين الكشف عن دخلهم والأصول. وتطلبت تعليمات التشغيل الخاصة بانتخابات المجلس الوطني الاتحادي من جميع المرشحين الكشف عن مصادر تمويل حملاتهم.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

لم تسمح الحكومة بصورة عامة للمنظمات المحلية أو الدولية أن تركز اهتمامها على القضايا السياسية المحلية أو قضايا حقوق الإنسان.

وقامت الحكومة بتوجيه وتنظيم ودعم مشاركة جميع أعضاء المنظمات غير الحكومية في مناسبات خارج البلد. واضطر جميع المشاركين للحصول على تصريح حكومي قبل المشاركة في مثل هذه الأحداث. كما قيدت الحكومة دخول أفراد من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى البلاد. يشكل قانون مكافحة التمييز، الذي يحظر أشكالاً متعددة من التمييز ويجرم الأعمال التي تفسرها الحكومة على أنها تحريض على الكراهية الدينية أو إهانة الدين من خلال أي شكل من أشكال التعبير، أساساً قانونياً لتقييد الفعاليات مثل المؤتمرات والحلقات الدراسية. كما يجرم القانون إذاعة أو نشر أو بث مثل هذه المواد بأية طريقة، بما في ذلك الوسائل السمعية والبصرية أو الإعلام المطبوع أو عن طريق الإنترنت، كما يحظر عقد المؤتمرات والاجتماعات التي تعتبرها الحكومة بأنها تروج للتمييز أو الخلافات أو الكراهية.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: لم تسمح الحكومة للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بإقامة مقر لها في البلد، ولكنها سمحت لممثلي هذه المنظمات بزيارة البلد على أساس محدود. ولم تتوفر معايير شفافة تنظم زيارات ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: كان هناك منطمتان محليتان معترف بهما في مجال حقوق الإنسان: جمعية الإمارات لحقوق الإنسان المدعومة من الحكومة والتي ركّزت على مشاكل حقوق الإنسان كالشكاوى بخصوص مسائل تتعلق بظروف العمال وحقوق الأشخاص عديمي الجنسية ورفاه المساجين ومعاملتهم معاملة لائقة، ومركز الإمارات لدراسات حقوق الإنسان الذي ركّز على التوعية بحقوق الإنسان للمحامين والمستشارين القانونيين. وعمل عدة أعضاء من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في الحكومة وتلقّت المنظمة تمويلاً حكومياً. وادعت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان نفسها بأنها عملت بشكل مستقل دون تدخل من الحكومة وبصرف النظر عن المتطلبات التي تنطبق على كافة الجمعيات في البلاد. اتهمت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في سبتمبر أيلول 2018 منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية بنشر معلومات غير صحيحة ومضللة عن وضع حقوق الإنسان بالبلاد.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والإتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب ويعاقب مرتكبه بالإعدام بموجب قانون العقوبات. إلا أن قانون العقوبات لا يتطرق إلى اغتصاب الزوج للزوجة.

ويجيز قانون العقوبات للرجل، وفقاً لتقديره، استخدام الوسائل المادية، بما في ذلك العنف، ضد الإناث والقُصّر من أفراد أسرته. وكانت العقوبات الصادرة عن المحاكم في قضايا العنف الأسري في كثير من الأحيان عند الحد الأدنى. وفي بعض الحالات أعطت الشرطة معلومات الضحية لأسرتها/ها، ووصلت هذه المعلومات أحياناً إلى المعتدي.

وبصورة عامة، لم تطبق الحكومة هذه القوانين بفعالية، وكانت إساءة معاملة المرأة داخل الأسرة لا تزال مشكلة، وقد شمل ذلك سوء المعاملة الزوجية. فعلى سبيل المثال، نشرت وسائل الإعلام المحلية والدولية، في فبراير شباط، عن قضية هند البلوكي، المواطنة الإماراتية التي هربت من الإمارات وحاولت طلب لجوء لدى حكومة مقدونيا بعد أن تلقت تهديدات من أعضاء أسرته بسبب طلبها الطلاق من زوجها الذي أساء معاملتها. وواجهت هند البلوكي خطر الترحيل بعد أن رُفض طلب اللجوء، وظلت رهن الاحتجاز في مركز الهجرة في مقدونيا حتى نهاية العام ريثما قامت محكمة أوروبية لحقوق الإنسان بالنظر في قضيتها. وأفادت تقارير بأن أرباب العمل اغتصبوا عمالات منازل أجنبيات أو اعتدوا عليهن جنسياً. ونادراً ما وصلت تلك الحالات إلى المحكمة، والحالات التي وصلت إلى المحكمة أدت إلى عدد قليل من الإدانات. وفي مثل هذه الإدانات التي وقعت في شهر ديسمبر كانون الأول 2018، حُكم على رجل بالسجن مع إيقاف التنفيذ لمدة 3 شهور والترحيل بعد أن اغتصب اثنتين من عمالات المنازل. في المحاكم الشرعية، المسؤولة في المقام الأول عن الشؤون المدنية بين المسلمين، كان عبء إثبات الاغتصاب صعباً للغاية، مما أدى إلى تدني نسبة الإدانة. إضافة إلى ذلك، واجهت الإناث اللواتي كن ضحايا للاغتصاب أو لجرائم جنسية أخرى احتمال محاكمتهن من قبل السلطات لممارسة الجنس بالتراضي خارج نطاق الزواج، بدلاً من مساعدتهن.

وبوسع الضحية التي تتعرض لسوء المعاملة الأسرية أن تتقدم بشكوى إلى وحدات الشرطة الموجودة في المستشفيات الحكومية الكبرى. وكانت توجد في المستشفيات الحكومية وفي مراكز الشرطة مكاتب للأخصائيات والمستشارات الاجتماعيات، وهن في العادة من الإناث. وكانت هناك مراكز للتعامل مع العنف الأسري في أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة.

وسعت الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الاجتماعية لزيادة الوعي بالعنف الأسري وأقامت لذلك الندوات والبرامج التعليمية والمؤتمرات. وزادت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال من الوعي بالعنف الأسري من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج التلفزيونية والإذاعية والإعلانات، ومن خلال استضافة ورشات عمل، ورعاية خط هاتفي ساخن.

تشويه / بتر الأعضاء التناسلية للإناث: لا يتطرق القانون إلى موضوع ختان الإناث، مع أن وزارة الصحة تحظر على المستشفيات والعيادات الطبية إجراء عملية ختان الإناث. ويمارس ختان الإناث من جانب بعض الجماعات القبلية، وتشير التقارير إلى انحسار تلك الممارسة كعرف تقليدي، إلا أن المعلومات المتوافرة كانت قليلة. ولا يزال المقيمون الأجانب القادمون من بلاد ينتشر فيها ختان الإناث واصلوا تلك الممارسة.

التحرش الجنسي: تحاكم الحكومة التحرش من خلال قانون العقوبات. تصل عقوبة الإدانة بالتعرض لأي شخص علناً "بالإهانة أو التحقير" إلى سنة واحدة في السجن كحد أدنى، وإلى 15 سنة في السجن إذا كان عمر الضحية أقل من 14 سنة. والإدانة باقتراف الأفعال "الفاضة" التي تخذش الحياء العام والحشمة تؤدي إلى عقاب المدان بالسجن لمدة ستة شهور، و"إهانة المرأة بالكلام أو بالفعل في الطريق العام" هي أيضاً جريمة يعاقب عليها. وقامت الحكومة بشكل عام بتطبيق هذا القانون.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد أية تقارير عن حالات إجهاض قسري أو تطهير غير طوعي.

التمييز: تواجه المرأة بوجه عام تمييزاً قانونياً واقتصادياً، حيث تعاني المرأة غير المواطنة بوجه خاص من الحرمان من المزايا.

وطُبق تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة. يتعين على النساء المسلمات الحصول على موافقة الوصي قبل الزواج. يمنع التفسير المحلي للشريعة المرأة المسلمة من الزواج من غير المسلمين. وبالإضافة إلى ذلك، يجيز القانون للرجل أن يتزوج من عدد من النساء يصل إلى أربع زوجات، وعادة ما ترث المرأة أقل من الرجل، ويمكن أن يرث الابن ضعف ما ترثه الابنة.

ولكي تحصل المرأة على الطلاق مع تسوية مالية، يجب أن تثبت أن زوجها ألحق بها ضرراً جسدياً أو معنوياً، أو أنه هجرها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، أو أنه لم ينفق عليها أو على رعاية أبنائهما. تتطلب دعاوى الإيذاء البدني تقارير طبية وشاهدين اثنين من الذكور. والأمر متروك لتقدير القاضي في اعتبار النساء شهوداً كاملين أو نصف شهود. وكبديل، يمكن للمرأة الحصول على الطلاق بدفع تعويض للزوج أو تسليم المهر له.

ولا يطبق التفسير الصارم للشريعة على حالات حضانة الأطفال لأن المحاكم طبقت معايير "مصالح الطفل الفضلى" منذ عام 2010. وقد تفقد المرأة المطلقة، وفقاً للشريعة، حضانة أطفالها للأب بمجرد وصول البنات إلى سن 13 سنة والأولاد إلى سن 11 سنة. ويحق للنساء رفع دعاوى للاستمرار في الحضانة لحين زواج الأبن أو إكمال الابن للمراحل التعليمية. وفقاً للقانون الاتحادي، يحق للآباء طلب الحضانة للأبن الذي يقل عمره عن 11 سنة إذا كان هناك اعتقاد بأن الطفل أصبح "ناعماً للغاية".

ينص القانون على العقاب البدني للعلاقات الجنسية والحمل خارج إطار الزواج. ويجوز للحكومة أن تسجن وترحل المرأة غير المواطنة التي تحمل خارج إطار الزواج. ففي فبراير شباط حكمت محكمة الفجيرة على امرأة غير متزوجة بالسجن لمدة 3 شهور مع الترحيل بعد أن أثبتت زيارة طبية أنها تعاني من تداعيات مرتبطة بالحمل.

لم تحصل النساء العاملات في القطاع الخاص، خصوصاً من غير المواطنات، على مزايا مساوية للمزايا التي حصل عليها الرجل بشكل منتظم، وقيل إنهن واجهن تمييزاً في الترفيع وفي دفع الأجور (أنظر القسم 7. ث.). يحظر قانون العمل على النساء العمل في أعمال خطيرة أو شاقة أو ضارة بدنياً أو أخلاقياً.

ففي يوليو تموز، أعلنت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية عن تغيير في الوضع الرئيسي للحصول على الإقامة باستبدال مطلب التوظيف السابق ليحل محله الحد الأدنى للدخل. بينما يحق للرجال العاملين في البلاد الذين تتراوح مرتباتهم بين 3.000 درهم (820 دولار) و4.000 درهم (1.100 دولار) الحصول على تصاريح إقامة لعائلاتهم لمدة 3 سنوات، تحتاج المرأة الأجنبية إلى دخل بمقدار 10.000 درهم (2.700 دولار) شهرياً لتكفل زوجها أو 4.000 درهم (1.100 دولار) لتكفل أطفالها. وتسمح المتطلبات السابقة للنساء الأجنيات بالحصول على تصريح إقامة لمدة عام واحد قابل للتجديد للأسرة، فقط في حالة العمل في إحدى الوظائف النادرة أو تخصص معين مثل الرعاية الصحية، أو الهندسة أو التدريس.

وفي حين أن التعليم متاح بالتساوي، يحظر القانون الاتحادي التعليم المختلط في المدارس والجامعات الحكومية، باستثناء برنامج الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بجامعة الإمارات وفي بعض برامج الدراسات العليا في جامعة زايد. ومع ذلك كان التعليم في عدد كبير من المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمعاهد مختلطاً. تمثل النساء المحليات، وفقاً للمسؤولين، أكثر من 70 بالمائة من طلبة التعليم العالي الوطنيين.

واستثنت الحكومة النساء من بعض المزايا الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك منح الأراضي لبناء المنازل، لأن قانون الأسرة القبلي غالباً ما يعين الرجال أولياء على الأسر.

وأنشأت الحكومة "مجلس الامارات للتوازن بين الجنسين" لتشجيع المواطنات العاملات على لعب دور أكبر خارج المنزل، ولكنه لا يشمل غير المواطنات.

الأطفال

تسجيل المواليد: عموماً يحصل الأطفال على الجنسية من والديهم. وكما ورد أعلاه فإن الأطفال المولودين لأمهات إماراتيات متزوجات من أجانب لا يحصلوا على الجنسية تلقائياً. سجلت الحكومة ولادات غير المواطنين، بما في ذلك البدون. وقد منع تجريم العلاقات الجنسية خارج الزواج من تسجيل الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، وبالتالي لم يتمكنوا من الحصول على وثائق سفر.

التعليم: التعليم إلزامي حتى الصف التاسع، إلا أن القانون لم يطبق، ولم يلتحق بعض الأطفال بالمدارس، لا سيما أطفال غير المواطنين. أمنت الحكومة التعليم الابتدائي المجاني للمواطنين فقط. ولم يسمح لأطفال غير المواطنين الالتحاق بالمدارس الحكومية إلا إذا اجتاز الواحد منهم امتحانات القبول التي قدمتها الهيئات باللغة

العربية فقط، بمعدل يزيد عن 90 في المائة. وفي سبتمبر أيلول 2018، جعلت وزارة التعليم جميع المدارس العامة ضمن فئة التعليم المختلط من الصف الأول وحتى الخامس ابتداء من الصف الأول من ذلك العام.

إساءة معاملة الأطفال: يحظر القانون إساءة معاملة الأطفال، واتخذت الحكومة الخطوات لزيادة الوعي بهذه المسألة، بما في ذلك حملة سلامة الطفل التي عززت دور الإعلام في حماية حقوق الطفل. ووفرت الحكومة الملاجئ لإيواء ومساعدة الأطفال ضحايا إساءة المعاملة أو الاستغلال الجنسي. وفي مارس آذار، افتتحت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال مأوى جديد لرعاية الأطفال الأيتام الذين بلا عائل حتى سن 12 سنة من ضحايا العنف والاستغلال. ويستوعب الملجأ 25 طفلاً ويوفر الخدمات الاجتماعية والطبية.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانوني للزواج بالنسبة لكل من الرجال والنساء هو 18 سنة، إلا إذا وافق القاضي على الزواج في سن أدنى من ذلك. وكانت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد أفادت سابقاً باستمرار ظاهرة زواج الأطفال بدون تسجيل الزواج كمشكلة ملحة.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يجرم القانون الاستغلال الجنسي للأطفال، ويعاقب المدانين بالسجن لمدة 10 سنوات كحد أدنى. والعلاقات الجنسية بالتراضي خارج إطار الزواج غير مسموح بها قانوناً، ويعاقب عليها بالسجن لمدة سنة واحدة كحد أدنى. وعقوبة الإدانة بممارسة الجنس مع أطفال دون سن الرابعة عشرة هي السجن مدى الحياة. توزيع واستخدام مواد إباحية تتعلق بالأطفال هو مخالف للقانون.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على رابط الإحالة الإلكترونية:

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>.

معاداة السامية

لا يوجد جالية يهودية أصلية. لم تكن هناك كنس يهودية ولا اعتراف رسمي بالجالية اليهودية الأجنبية الصغيرة جداً (التي تشكل أقل من واحد بالمائة من السكان)، ويمكن للطائفة اليهودية الأجنبية إقامة شعائر الصلوات المنتظمة في أماكن مستأجرة. وأعلنت رابطة مكافحة التشهير في مايو أيار تعيين أول حاخام يهودي، وهو رئيس الطائفة اليهودية بالإمارات، في مناسبة شاركت في استضافتها سفارة الإمارات في واشنطن. وتحتوي المواد الإعلامية، أحياناً، على ملاحظات معاداة السامية وتنتشر الصحف العربية المحلية بعض الرسوم الكاريكاتورية المعادية للسامية ضمن الرسوم الكاريكاتورية السياسية. وكانت هناك مواد معادية للسامية متوفرة في بعض معارض الكتب، وكان عدد قليل من المعارض يخضع للرقابة الحكومية.

الاتجار بالأشخاص

انظر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص في الموقع:

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2019

وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التوظيف والتعليم والسفر جواً أو بوسائل أخرى، والحصول على الرعاية الصحية أو غيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة.

توفر المرافق العامة والخاصة التعليم والخدمات الصحية والرياضة والتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم حجز العديد من هذه المرافق للمواطنين.

تعتبر وزارة تنمية المجتمع (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً) هي الهيئة المركزية التي تضطلع بمسؤولية حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الوعي على المستوى الاتحادي والمحلي. ووفقاً للقانون، وفرت معظم المباني العامة شكلاً من أشكال دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.

رعت الهيئات الحكومية، كوزارة تنمية المجتمع وخدمات الإدماج الخاصة بمؤسسة التنمية التعليمية ومنظمات الرياضة الاماراتية للأشخاص ذوي الإعاقة، مؤتمرات وورشات عمل أكدت على إشراك وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس وأماكن العمل. واصلت الحكومة مساعيها لرفع الوعي العام بالشمولية المجتمعية عن طريق الاستراتيجية الوطنية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة. تتضمن السياسة الاستثمار في مضمار البحث والتطوير في مجالات الصحة والتأهيل المهني ونظام التعليم الإندماجي والتأهيل الوظيفي والتوظيف وخلق معايير موحدة لبناء القدرات والحماية الاجتماعية والدمج المجتمعي عن طريق الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية. وقام وزير خارجية الإمارات وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في يوليو تموز بتوجيه منظمات الخدمة لتعيين شخص مسؤول عن تسهيل الخدمات المقدمة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كانت أقسام عديدة في وزارات الموارد البشرية والتوطين (وزارة العمل سابقاً) والتعليم وتنمية المجتمع مسؤولة عن حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنفذت الحكومة هذه الحقوق في العمالة والإسكان وبرامج المخصصات (أنظر أيضاً القسم 7).

رعت الحكومة العديد من المبادرات لاستضافة المؤتمرات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدة على أهمية الحقوق والفرص والإدماج المجتمعي. كما حسّنت الحكومة أيضاً إمكانية الوصول إلى المرافق العامة. استضافت دبي في مارس آذار دورة الألعاب الأولمبية الخاصة لعام 2019، وفي نوفمبر تشرين الثاني استضافت قمة دبي العالمية لتسهيل سياحة أصحاب الهمم.

الأقليات القومية والعرقية والأثنية

كان حوالي 90 في المائة من المقيمين في البلد من غير المواطنين، وينحدر أكثر من نصفهم من جنوب آسيا. كان التمييز المجتمعي ضد الأفراد غير المواطنين متفشياً، وانتشر في معظم جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التوظيف والتعليم والإسكان والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية.

يجيز القانون تجريم المنازعات التجارية وإشهار الإفلاس، مما أدى إلى تمييز ضد الأجانب. وأنفذت السلطات هذه القوانين بصورة انتقائية وسمحت للمواطنين بتهديد رجال الأعمال الأجانب والعاملين من غير المواطنين بأحكام قاسية بالسجن لضمان الحصول على نتائج مواتية لهم في المنازعات التجارية.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يجرم القانون المدني والشريعة الإسلامية الممارسات الجنسية بالتراضي بين أشخاص من نفس الجنس. وبموجب الشريعة، يمكن أن يخضع الأفراد الذين ينخرطون في سلوك جنسي مثلي بالتراضي من نفس الجنس لعقوبة الإعدام. ويجيز قانون العقوبات في دبي إنزال عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات للإدانة بممارسة هذا النشاط، بينما يسمح قانون عقوبات أبو ظبي بفرض عقوبة السجن لمدة 14 سنة. ولم ترد تقارير عن اعتقالات أو ملاحقات قضائية بسبب نشاط جنسي بالتراضي من نفس الجنس.

لا يكفل القانون الحماية من التمييز لأفراد مجتمع الميم، على أساس توجههم الجنسي أو الهوية الجنسية أو حرية الرأي أو السمات الجنسية. ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة التمييز المحتمل.

بموجب القانون يعتبر ارتداء ملابس تعتبر غير لائقة بالنسبة لجنس الشخص جريمة يعاقب عليها. ورُحلت الحكومة مقيمين أجانب وأحالت قضايا أفراد كانوا يرتدون ملابس غير لائقة إلى الادعاء العام.

يسمح القانون للأطباء بإجراء جراحة تغيير الجنس عند توافر علامات "نفسية" و "جسدية" على التباين في نوع الجنس. عقوبة إجراء عملية "تصحيح الجنس" غير المبررة هي السجن لمدة تتراوح بين 3 و10 سنوات. في 2018، رفضت محكمة أبو ظبي الإتحادية الابتدائية الطلب المقدم في يناير كانون الثاني للاعتراف بالتحويل الجنسي لثلاثة أفراد طالبوا رسمياً بتغيير أسمائهم وتعديل النوع الاجتماعي الجنسي في الوثائق الرسمية. وتمسكت محكمة الاستئناف الفيدرالية بحكم المحكمة الابتدائية في مارس آذار 2018. ورفضت محكمة النقض (تمييز) في أبو ظبي الاستئناف النهائي المقدم من قبلهم في ديسمبر كانون الأول 2018.

ونتيجة للتقاليد الاجتماعية واحتمال القمع، لم تعمل منظمات مجتمع الميم في العلن، ولم تقام مسيرات الفخر بالمثلية الجنسية أو أنشطة مناصرة حقوق المثليين.

كما وردت تقارير عن تعرّض أفراد من مجتمع الميم للاستجابات في المطارات الوطنية بناء على المظهر أو السلوك.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

تعرض غير المواطنين، وبدرجة أقل المواطنين المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وبأمراض أخرى للتمييز. تتمتع المواطنين المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بالحماية القانونية من التمييز ضدهم في مجالات التوظيف والتعليم، وتمتعوا كذلك بحرية الوصول إلى برامج الرعاية الصحية وعلاج نقص المناعة البشرية، لكن غير المواطنين لم يتمتعوا بأي من هذه الحقوق. لا تمنح الحكومة الإقامة أو تأشيرات العمل للأشخاص المصابين بأمراض معدية محددة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد يتعرض غير المواطنين الذين تأكدت إصابتهم بهذه الأمراض إلى الاعتقال والترحيل. والأطباء ملزمون بإبلاغ السلطات عن حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يثني الأفراد عن السعي لإجراء الفحوصات أو طلب المعالجة.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

لا يحمي القانون الحق في التنظيم والإضراب أو المفاوضة الجماعية. ولا يسمح القانون للعمال بتشكيل النقابات أو الانضمام إليها. كما يحظر قانون العمل الإضراب بالنسبة لموظفي القطاع العام وحراس الأمن والعمال الوافدين. ورغم أن القانون لا يحظر الإضراب في القطاع الخاص بشكل كامل، إلا أنه يسمح لرب العمل أن يوقف الموظف عن العمل إذا أُضرب. وفي القطاع الخاص، يتوجب على وزارة الموارد البشرية والتوطين، التي كانت تعرف سابقاً بوزارة العمل، الموافقة على عقود العمل الفردية وتسجيلها. لا ينطبق قانون العمل على عمال الزراعة، أو على معظم العاملين في مجال تجهيز الصادرات. تقع فئة عاملات المنازل ضمن قانون عمل منفصل، ولكن تحت إشراف وزارة الموارد البشرية والتوطين. ولم يكن الأشخاص المتقدمون بطلب الحصول على وضع لاجئ وليس لديهم إقامة شرعية، بمن فيهم أولئك الذين لديهم تأشيرات قصيرة الأجل أو تأشيرة زائر منتهية الصلاحية، مؤهلين بشكل عام للحصول على وظائف.

ويجوز لموظفي القطاع الخاص أن يتقدموا إلى وزارة الموارد البشرية والتوطين بشكاوى جماعية ذات صلة بأي نزاع يتعلق بتشغيلهم، حيث تعمل الوزارة بموجب القانون كوسيط بين أطراف النزاع. إن لم تُحل النزاعات يجوز للعاملين عندئذ تقديم الشكاوى إلى نظام محاكم العمل التي تحيل النزاعات بدورها إلى هيئة تسوية المنازعات. ويجوز للعاملين في القطاع العام تقديم شكاوى إدارية أو قضائية في محكمة مدنية لحل أي نزاع يتعلق بالعمل أو شكاوى تتعلق بالعمل. وتوفرت سبل الانتصاف الإدارية لشكاوى العمل، وطبقتها السلطات عادة على حل بعض المسائل مثل مدفوعات الأجور المتأخرة أو العمل الإضافي غير المدفوع الأجر أو المساكن دون المستوى المطلوب.

ويتمتع جميع العاملين الأجانب بالحق في أن يتقدموا إلى وزارة الموارد البشرية والتوطين بشكاواهم المتعلقة بالعمل. وتدخلت الوزارة أحياناً في المنازعات بين العمال الأجانب وأرباب عملهم وساعدت في التفاوض على تسويات خارج المحكمة. يسمح القانون لأرباب العمل الطلب من الحكومة إلغاء تصريح العمل الممنوح لأي عامل أجنبي وأن ترحله من البلد لمدة تصل إلى سنة واحدة إذا تغيب عن العمل دون عذر لمدة سبعة أيام أو إذا شارك في إضراب.

وقامت الحكومة بشكل عام بتطبيق قوانين العمل. في 2018، أصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين تقريرها الثاني حول رعاية العمال، والذي قدّم إحصاءات أنشطة الوزارة فيما يتعلق بإنفاذ القانون وتسوية المنازعات ذات الصلة بالتوظيف، وسلامة العقود ودفع الأجور والعمل الإضافي والإسكان والصحة والسلامة. كما ناقش التقرير أيضاً الإصلاحات التشريعية المحلية والتنظيمية التي تؤثر على عاملات المنازل.

لم تكن النقابات المهنية مستقلة، وتمتعت السلطات بصلاحيات واسعة للتدخل في أنشطتها. على سبيل المثال، تعين على وزارة الموارد البشرية والتوطين ترخيص واعتماد الجمعيات المهنية، التي اشتراط عليها الحصول على موافقة الحكومة على الانتماءات الدولية وعلى سفر الأعضاء. وقد منحت الحكومة بعض الجمعيات المهنية، التي معظم أعضائها من المواطنين، قدرة محدودة على إثارة مسائل تتعلق بالعمل، والتقدم بالتماس إلى الحكومة لمعالجتها، وتقديم الشكاوى إلى الحكومة.

في دبي تقوم هيئة تنمية المجتمع بالإشراف على إصدار خدمات الترخيص لمنظمات المجتمع المدني غير الربحية والجمعيات التي تقوم بتنظيم أنشطة اجتماعية أو مناسبات ثقافية أو فنية أو ترفيهية. في دبي تلتزم جميع المنظمات التطوعية والأفراد المتطوعين بالتسجيل لدى هيئة تنمية المجتمع في غضون ستة أشهر. علاوة على ذلك، تتطلب جميع الأنشطة التطوعية الحصول على تصريح من هيئة تنمية المجتمع، ولكن لا توجد عقوبات معمول بها بشأن عدم الامتثال.

ويجوز للأجانب الذين يعملون في البلد الانضمام إلى الجمعيات المهنية المحلية، إلا أنهم لا يتمتعون بحقوق التصويت ولا يجوز لهم شغل مقاعد في مجالس إدارة هذه المنظمات. وبصرف النظر عن هذه الجمعيات المهنية، اجتمع بعض العمال الأجانب معاً في حالات قليلة للتفاوض مع أصحاب العمل بشأن قضايا مثل ظروف السكن وعدم دفع الأجور وظروف العمل.

التهديد بالترحيل يثني غير المواطنين عن التعبير عن المظالم المتصلة بالعمل. ومع ذلك فقد حدثت بين الحين والآخر احتجاجات وإضرابات. لم تعاقب الحكومة العمال دائماً على الاحتجاج أو الإضراب دون اللجوء إلى العنف، ولكنها فرقت هذه الاحتجاجات ورحلت في بعض الأحيان أشخاصاً غير مواطنين شاركوا في المظاهرات. وفقاً لتقارير إعلامية، قام 900 شخص من المقيمين في أماكن سكن تابعة للشركات في دبي ورأس الخيمة بتقديم طلبات التماس لدى وزارة العمل للحصول على مساعدات بعد أن رفض أرباب العمل دفع أجورهم لمدة 10 أشهر.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

ت. بيبص

يحظر القانون جميع أشكال العمل الإجباري أو القسري، إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون، وخصوصاً في قطاع العمالة المنزلية.

واتخذت الحكومة بعض الخطوات لمنع العمل القسري خلال التطبيق المستمر لنظام حماية الأجور (أنظر القسم 7.ج). فرضت الحكومة غرامات على أرباب العمل الذين أدخلوا معلومات غير صحيحة إلى نظام حماية الأجور، ولم يدفعوا للعمال لأكثر من 60 يوماً، مما جعل العمال يوقعون على وثائق تثبت زوراً الحصول على الخدمات. وفقاً لتقارير الإعلام المحلي، قامت بعض الشركات باحتجاز بطاقات الصراف الآلي من الموظفين العاملين وسحبت مستحقاتهم ودفعت للعاملين نسبة 35 إلى 40 بالمائة فقط من المرتبات المستحقة.

وفي يوليو تموز، أعلنت الحكومة أنها قدمت 132 محاضرة لتوعية 6.640 من العمال في دبي عن قوانين العمل بالإمارات واللوائح التشريعية، فضلاً عن الصحة المهنية ومعايير السلامة في أماكن العمل.

وتم خلال العام تطبيق قانون العمالة المنزلية الذي ينظم عقود عاملات المنازل وحقوقهن والمزايا والقيود المفروضة على وكالات التوظيف.

كان من الشائع نسبياً لأرباب العمل أن يخضعوا العمال المنزليين المهاجرين، وإلى درجة أقل العاملين في قطاع البناء والعمالة اليدوية، لشروط تصل إلى مستوى العمل القسري. وواجه العمال حالات عدم دفع

الأجور والعمل الإضافي غير مدفوع الأجر وعدم منحهم الإجازة المطلوبة قانونياً وحجز جوازات السفر والتهديد، وفي بعض الحالات الاعتداء النفسي أو البدني أو الجنسي. وظل استبدال العقود يمثل مشكلة. وفي حالات قليلة، أدت الانتهاكات الجسدية إلى الوفاة. وتطرق صحف محلية للقضايا المعروضة على المحاكم والتي تنطوي على عنف يُرتكب ضد الخادمت وغيرهن من عاملات المنازل. في أغسطس آب، نقلت وسائل الإعلام المحلي عن مكتب العمل الفلبيني "بولو" في دبي الذي قام بإيواء 1.737 امرأة في الفترة ما بين يناير كانون الثاني ويونيو حزيران، بأن 86 بالمائة منهن تركزن أرباب عملهن نظراً لسوء المعاملة، مثل ساعات العمل المطولة والإساءات اللفظية والبدنية وعدم الحصول على طعام.

وقام أرباب العمل على نحو روتيني باحتجاز جوازات سفر العاملين وهو عمل مخالف للقانون ويقيّد حرية العاملين في التنقل وقدرتهم على مغادرة البلد أو تغيير عملهم. وفي معسكرات العمل، كان من الشائع الاحتفاظ بجوازات السفر في موقع مركزي آمن يمكن بحيث يمكن الوصول إليها بإشعار مدته 24 أو 48 ساعة. وفي معظم الحالات، أفاد بعض الأفراد بأنهم استطاعوا الحصول على وثائق دون صعوبة عند الحاجة، ولكن لم يكن الحال هكذا دائماً. ووردت تقارير إعلامية مفادها أن العاملين أُجبروا على تسليم جوازات سفرهم "لحمايتهم" وتوقيع وثائق بأن التسليم كان طوعاً. وبالنسبة للعاملين المحليين، كانت جوازات السفر تحتجز بوتيرة متكررة، وكان إنفاذ القانون ضد هذه الممارسة ضعيفاً.

أجبر بعض أصحاب العمل العمال الأجانب في القطاعين المنزلي والزراعي على تعويضهم عن نفقات التشغيل مثل رسوم التأشيرات والفحوصات الصحية والتأمين الذي يشترط القانون على أصحاب العمل دفعه، وذلك عن طريق الاحتفاظ بأجورهم، وكان التعويض يتم من خلال قيام العمال بعمل غير مدفوع الأجر أو خصم هذه التكاليف من رواتبهم المنصوص عليها في عقد العمل. ولم يدفع بعض أرباب العمل للعاملين لديهم الأجور المنصوص عليها في عقد العمل حتى بعد تسديدهم تلك الديون. كما وردت تقارير أخرى من قادة المجتمع أن أرباب العمل رفضوا التقدم بطلبات الحصول على تأشيرات الإقامة لعاملات المنازل لديهم بحيث أضحى عاملات المنازل بدون وثائق رسمية وبالتالي عرضة للاستغلال.

وعلى الرغم من عدم قانونية دفع رسوم توظيف للعمال، إلا أن العمال في قطاعي الشركات والعمالة المنزلية كثيراً ما كانوا يقترضون المال لدفع رسوم التشغيل في بلدانهم الأصلية، لذلك كانوا ينفقون معظم رواتبهم لتسديد ديونهم لمكاتب توظيفهم أو المقرضين في بلدهم الأم. هذه الديون تحد من خيارات العمال لترك العمل، وتقيدهم أحياناً في ظروف عمل استغلالية. تقوم وزارة الموارد البشرية والتوطين بالإشراف على توظيف عاملات المنازل. في 2018، قامت الوزارة بتأسيس مراكز التدبير لخدمات التوظيف، بحيث تكون بمثابة متاجر شاملة لوكالات التوظيف لتسجيل خدمات العمال وتدبير المقابلات وتلقي التدريبات والتأشيرات ووثائق الهوية وتوزيعها. إلا أن المراقبين المحليين صرحوا بأن مراكز التدبير كانت بطيئة في القيام بدفع مراكز التوظيف بكامل طاقتها الإجرائية، وأشاروا إلى صعوبات في سير الخدمات الأساسية.

راجع أيضاً التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على رابط الإحالة الإلكترونية: <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

ت. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون تشغيل أشخاص دون سن الخامسة عشرة، ويتضمن أحكاماً خاصة بتشغيل من تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة. وذلك لا يشمل العمل الزراعي، مما ترك العمال دون السن القانونية في هذه

القطاعات دون وقاية. وفقاً لقانون العمل الخاص بعاملات المنازل، يعتبر سن 18 هو الحد الأدنى لسن العمل القانوني. يسمح القانون بإصدار تصاريح عمل للذين أعمارهم 12 إلى 18 عاماً، ولا سيما للحصول على خبرة عملية في ظل قواعد محددة. وزارة الموارد البشرية والتوطين هي الجهة المسؤولة عن تطبيق اللوائح التنظيمية، وقد قامت عموماً بذلك بشكل فعال.

ث. التمييز في العمالة والمهن

يحظر قانون مكافحة التمييز جميع أشكال التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، مع أنه لا يشير تحديداً إلى العمل. العقوبات مناسبة وتشمل الغرامات والسجن من ستة أشهر إلى 10 سنوات. وتم تطبيق القانون في حالات التمييز الديني فقط لغاية الآن، بما في ذلك في حادث وقع في بيئة عمل.

لا يوجد قانون معين يحظر أو ينظم التمييز على أساس الجنس أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو العمر أو اللغة أو الإصابة بأمراض معدية في التوظيف أو العمل المهني. كانت أقسام عديدة في وزارات الموارد البشرية والتوطين والتعليم وتنمية المجتمع مسؤولة عن حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنفذت الحكومة هذه الحقوق في العمالة والإسكان وبرامج المخصصات. وتم إنفاذ القانون بفعالية بالنسبة للوظائف في القطاع العام وبذلك الحكومة المساعي لتشجيع القطاع الخاص على توظيف الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة. في سبتمبر أيلول، قام برنامج المسرعات الحكومية بتنظيم آلية توظيف جديدة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة للحصول على وظائف في القطاع الخاص. وقامت بعض الإمارات والحكومة الاتحادية بتضمين بعض الفقرات في لوائح الموارد البشرية للتأكيد على أهمية وضع أولويات لتوظيف المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة في وظائف القطاع العام، كما شجعت بطريقة نشطة عمليات توظيف جميع المعوقين. وقدم أرباب العمل في القطاع العام تسهيلات معقولة، ذات تعريفات واسعة، للعاملين ذوي الإعاقة. وظل تشغيل الأشخاص من ذوي الإعاقة في القطاع الخاص يمثل تحدياً نتيجة لعدم التدريب وعدم توفر الفرص، والتمييز المجتمعي. ومع ذلك لم تحصل المرأة العاملة في القطاع الخاص، وخصوصاً السيدات غير المواطنات، على مزايا مساوية للمزايا التي حصل عليها الرجل بانتظام، وقيل إنها واجهت تمييزاً في الترفيع وفي الحصول على أجور مساوية. يحظر قانون العمل على النساء العمل في أعمال خطيرة أو شاقة أو ضارة بدنياً أو أخلاقياً كما يحظر قانون العمالة المنزلية التمييز على أساس العرق أو اللون أو نوع الجنس الاجتماعي أو الدين أو الرأي السياسي أو الانتماء الوطني أو الأصل المجتمعي. ومع ذلك، فقد كان من المؤلف أن تنص الإعلانات عن الوظائف على تقديم طلبات من جنسيات معينة فقط، دون ضوابط محددة. وفي المناطق الحرة تخضع متطلبات العمل لقوانين فردية. على سبيل المثال، في مركز دبي المالي العالمي، يجب ألا يميز أرباب العمل ضد أي شخص على أساس الجنس أو الحالة الاجتماعية، أو العرق، أو الهوية الوطنية، أو الدين، أو الإعاقة.

ج. ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى للأجور على المستوى الوطني. وردت معلومات محدودة جداً عن معدلات رواتب عاملات المنازل وعمال الزراعة والبناء، أو عن رواتب موظفي القطاع العام. وفي بعض القطاعات كان الحد الأدنى للأجور مرتبطاً بجنسية العمال وعدد سنوات الخبرة.

يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية بـ 48 ساعة وبعطلة سنوية مدفوعة. كما ينص القانون على أن ساعات العمل اليومية يجب ألا تتعدى ثماني ساعات في نوبات العمل النهارية أو الليلية، وعلى دفع أجور العمل الإضافي للعاملين الذين يعملون لأكثر من ثماني ساعات في فترة 24 ساعة، باستثناء العاملين في التجارة والفنادق والمقاهي والأمن والعمل المنزلي والوظائف الأخرى التي تحددها وزارة الموارد البشرية والتوطين.

وتتطلب معايير الصحة والسلامة المهنية الحكومية من أرباب العمل توفير بيئة وظروف معيشية آمنة للعاملين، بما في ذلك الحد الأدنى من فترات الراحة ووضع حد لعدد ساعات العمل، اعتماداً على طبيعة العمل. على سبيل المثال، ينص القانون على استراحة مدتها ساعتان ونصف الساعة وقت الظهر، 12:30 وحتى 3:00 بعد الظهر، ما بين 15 يونيو حزيران و15 سبتمبر أيلول للعمال الذين يعملون في مناطق مفتوحة مثل مواقع البناء. وتلتزم الشركات بضرورة توفير المياه والفيتامينات والمكملات الغذائية والمأوى لجميع العمال في الهواء الطلق خلال أشهر الصيف لتلبية متطلبات الصحة والسلامة. ويتعرض أرباب العمل في حالة عدم الامتثال لدفع غرامات وإيقاف سير العمل. يمكن للحكومة أن تعفي الشركات من استراحة العمل وقت الظهر إذا كانت الشركة غير قادرة على تأجيل المشروع لأسباب طارئة أو تقنية. وتشمل هذه المشاريع صب الاسفلت أو الخرسانة وإصلاح أنابيب المياه أو خطوط الغاز أو خطوط الكهرباء المتضررة.

كانت وزارة الموارد البشرية والتوطين مسؤولة عن إنفاذ القوانين التي تحكم شروط العمل المقبولة للعاملين في الوظائف المهنية وشبه المهنية والمختارة، ولكنها لم تفعل ذلك في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع غير الرسمي. ولمراقبة القطاع الخاص، توفرت الوزارة على إدارات نشطة للتفتيش والسلامة المهنية ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية الأجور.

يخضع العاملون في الزراعة والفنات الأخرى التي تشرف عليها وزارة الداخلية لنظام تنظيمي مختلف. فهؤلاء العمال غير مشمولين بقانون العمل في القطاعين الخاص والعام، ولكنهم يتمتعون ببعض الحماية القانونية فيما يتعلق بساعات العمل والعمل الإضافي وتوقيت دفع الأجور والإجازات المدفوعة الأجر والرعاية الصحية وتوفير السكن اللائق، بيد أن إنفاذ هذه القواعد كان ضعيفاً في كثير من الأحيان. ونتيجة لذلك كان هؤلاء العمال أكثر عرضة لظروف العمل غير المقبولة.

لم تتوفر معلومات عن الاقتصاد غير الرسمي أو الإنفاذ القانوني ضمن هذا القطاع، أو تقدير حجمه، ومع ذلك، أشارت تقارير شفوية أنه كان من الشائع بالنسبة للأفراد دخول البلاد بتأشيرة غير تأشيرة العمل والانضمام إلى قطاع العمل غير الرسمي، الأمر الذي عرضهم لظروف الاستغلال. شجعت الحكومة المقيمين بدون وثائق رسمية على تعديل أوضاعهم بطريقة قانونية أو مغادرة البلاد بطريقة طوعية خلال فترة سماح قدرها 5 شهور من أغسطس آب وحتى ديسمبر كانون الأول 2018.

وواجه البحارة صعوبة في معالجة الشكاوى المرفوعة ضد أصحاب العمل. ففي 2018، صرحت الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية أن أصحاب السفن التي يتم تشغيلها في موانئ البلد ملزمون بإبرام عقود تأمين ليجتمع البحارة على متن تلك السفن، وبالالتزام بترحيل البحارة إلى بلادهم الأصلية في حالة قيام المالك بترك السفينة. في أغسطس آب، سمح خفر السواحل الإماراتي لبحارة سفينة تميم الدار المهملة بطلب اللجوء على الشاطئ بعد أن ظلوا معلقين بعد أن تقطعت بهم السبل على مسافة 46 كيلومتر (31 ميل) من ساحل رأس الخيمة بانتظار دفع مرتباتهم. وتضمن الشكاوى المرفوعة عدم دفع الأجور وظروف المعيشة القاسية وانعدام الوقود والمياه الصالحة للشرب وعدم القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الطبية. وفقاً

لتقارير إعلامية، ساعدت البعثة الدبلوماسية الهندية في دبي في إعادة توطين أكثر من 100 بحار وقعوا في ظروف صعبة مماثلة خلال العام.

قامت وزارة الموارد البشرية والتوطين بتفتيش معسكرات العمل وأماكن العمل مثل مواقع البناء. وفرضت الحكومة أيضاً غرامات على أرباب العمل بصورة متكررة لمخالفتهم قاعدة استراحة الظهر ونشرت إحصاءات عن الامتثال لهذه القاعدة. قامت الدائرة القضائية في أبو ظبي ومحاكم دبي بتوظيف باصات لتعمل بمثابة محاكم متنقلة تسافر إلى مخيمات العمل للسماح لجميع العاملين بتسجيل الشكاوى القانونية. وتم استخدام محكمة أبو ظبي المتنقلة للنظر في الحالات التي تتضمن مجموعات كبيرة أو أولئك الذين تجشمو مشقة في الحضور لجلسات المحكمة.

واتخذت الحكومة الإجراءات لمعالجة قضايا دفع الأجور. وكان لتنفيذها لنظام حماية الأجور وفرضها غرامات على عدم الامتثال أثر مثبط على أرباب العمل فيما يتعلق باحتجاز رواتب العمال الأجانب ضمن اختصاص وزارة الموارد البشرية والتوطين. وقد تطلب نظام حماية الأجور، وهو نظام تحويل الرواتب إلكترونياً، من المؤسسات الخاصة التي لديها أكثر من 100 موظف دفع أجور العمل عن طريق بنوك معتمدة ومكاتب صرف ومؤسسات مالية أخرى، مما ضمن دفع كامل الأجور المتفق عليها في غضون 10 أيام. وفقاً للقانون، بعد مرور 16 يوماً من عدم دفع المرتبات المستحقة، تقوم وزارة الموارد البشرية والتوطين بتجميد إصدار تصاريح عمل جديدة لرب العمل المخالف. وإذا استمر عدم دفع الأجور لمدة تزيد عن 29 يوماً، تقوم الوزارة بإحالة القضية لمحاكم العمل، وبعد 60 يوم، يتم دفع غرامة قدرها 5.000 درهم (1.360 دولار) عن كل عامل لم يستلم مستحقاته، بحد أقصى 50.000 درهم (13.600 دولار). أما بالنسبة للشركات التي يقل عدد العاملين فيها عن 100 فتطبق عمليات التجميد والغرامات والإحالة للمحاكم فقط بعد مرور 60 يوم من عدم دفع الأجور. وقامت الوزارة بمراقبة هذه المدفوعات إلكترونياً. ومع ذلك لم يتم تطبيق نظام حماية الأجور على العاملين الأجانب التابعين لرعاية وزارة الداخلية، كالعاملين في القطاع الزراعي أو في الخدمة المنزلية.

تقوم وزارة الموارد البشرية والتوطين بزيارات ميدانية لمراقبة دفع الأجر الإضافي. وأسفرت الانتهاكات عن غرامات، وفي كثير من الحالات تعليق التصاريح الخاصة بتشغيل العمال الجدد.

وواصلت وزارة الموارد البشرية والتوطين بذل الجهود لتوفير المعايير الصحية الكافية وسلامة الغذاء والمرافق في معسكرات العمل. يطالب المرسوم الوزاري جميع أرباب العمل الذين لديهم 50 عاملاً أو أكثر بتوفير السكن للعمال من ذوي الأجور المنخفضة (من تقل أجورهم عن 2.000 درهم أو 550 دولار بالشهر). وأجرت الوزارة عمليات تفتيش منتظمة على الظروف الصحية والمعيشية في معسكرات العمال، وذكرت أنها أصدرت وثائق مكتوبة عن المشاكل التي تحتاج إلى تصحيح وقامت بمراجعتها في عمليات تفتيش لاحقة. ومع ذلك واجه بعض العمال الأجانب من ذوي الأجور المتدنية ظروفًا معيشية غير لائقة، مثل الشقق المزدحمة أو السكن غير الآمن وغير الصحي في معسكرات العمل. وفي بعض الحالات ألغت الوزارة تصاريح التشغيل للشركات التي فشلت في توفير السكن اللائق. وخلال بعض عمليات تفتيش معسكرات العمل، استخدمت الوزارة مترجمين لمساعدة العمال الأجانب في فهم المبادئ التوجيهية للتشغيل. وخصصت الوزارة خطأً ساخناً مجاناً باللغات المتعددة التي ينطق بها المقيمون الأجانب، وتمكن هؤلاء من خلاله من الإبلاغ عن تأخير دفع الأجور أو غيرها من الانتهاكات. كما قامت وحدات من العربات المتنقلة التابعة للوزارة بزيارة بعض معسكرات العمل لاطلاع العمال على حقوقهم.

ويهدف العقد المعدل الذي وضعته الحكومة لعاملات المنازل إلى حمايتهن من خلال اتفاق ملزم بين أصحاب العمل وعاملات المنازل. وينص العقد على الشفافية والحماية القانونية فيما يتعلق بمسائل مثل ساعات العمل ووقت الراحة والعمل الإضافي والرعاية الصحية والسكن. وانتقد مسؤولون من بعض دول المُصدرة للعمالة ذلك الإجراء قائلين انه يمنع السفارات الأجنبية من مراجعة عقود العمل الخاصة بمواطنيها والمصادقة عليها. ونتيجة لذلك حاولت بعض الدول وقف سفر مواطنيها الى الإمارات للقيام بالأعمال المنزلية. ومع ذلك لا يزال كثيرون يدخلون بموجب تأشيرات زيارة، ويقومون بتسوية وضعهم القانوني فيما بعد، الأمر الذي يجعل تلك الفئات عرضة للاستغلال من جانب شركات التوظيف غير القانونية.

وسمحت الحكومة للعمال الأجانب باستبدال وظائفهم دون إذن خطي من صاحب العمل. وقد أتاحت قوانين العمل للعمال الأجانب خيار العمل دون عقد عمل، أو في حال كان العقد سارياً، إما تغيير كفاءة العمل بعد سنتين أو أثناء أول سنتين من شروط العقد. وقد صممت الحكومة هذا القانون لتحسين التنقل الوظيفي والحد من تعرض العمال الأجانب لسوء المعاملة. غير أن هذه اللائحة لا تنطبق على العمال في الزراعة أو عاملات المنازل.

وعززت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان غير الحكومية المدعومة من الحكومة حقوق العمال، وقامت بزيارات مفاجئة إلى معسكرات ومواقع العمل لمراقبة الأوضاع والانتهاكات المُبلغ عنها إلى وزارة الموارد البشرية والتوطين.

وكانت هناك حالات تعرض فيها العمال للإصابة أو الموت في مواقع العمل، ومع ذلك، لم تعلن السلطات عادة عن تفاصيل إصابات العمل أو الوفيات، بما في ذلك إجراءات السلامة المناسبة. قامت وزارة الموارد البشرية والتوطين بزيارات ميدانية على نحو روتيني للتأكد من توفر الظروف الصحية والسلامة. وأصدرت الوزارة أمراً رسمياً للشركات التي لديها أكثر من 15 موظفاً بتقديم تقارير عن إصابات العمل. ويطلب المرسوم الوزاري الصادر للشركات الخاصة التي لديها أكثر من 500 عامل تعيين مسؤول واحد على الأقل في مجال الصحة المهنية ومسؤول السلامة، أما الشركات التي لديها أكثر من 1.000 عامل فيجب عليها تعيين اثنين من المسؤولين عن الصحة المهنية وضباط السلامة. فضلاً عن ذلك، تطلبت إمارة دبي من شركات المقاولات والشركات الصناعية تعيين ضباط سلامة معتمدين من قبل هيئات مرخصة لتشجيع قدر أكبر من السلامة في المواقع.

وتواصلت التقارير عن انتحار العمال المهاجرين، أو محاولة الانتحار. وفي بعض الحالات ربط المراقبون حالات الانتحار بظروف العمل والمعيشة السيئة والأجور المنخفضة والضغط المالية الناجمة عن الديون الباهظة المستحقة لوكالات توظيف العمال في بلد المنشأ. وقامت شرطة دبي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، وهي منظمة شبه حكومية، بتنفيذ برامج خاصة بالتدريبات المهنية مع بعض العناصر بهدف التقليل من الانتحار.